



الرئيس: السيد يان إيساون . . . . . (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الحاسمة. واليوم، تمثل المنظمة، للعديد من أعضائها الأمل، ليس لتحقيق السلام والأمن فحسب، بل لتحقيق كل مطامح الإنسان، وخصوصا إلى التنمية، وحقوق الإنسان، والحرية والديمقراطية.

لقد أنشئت الأمم المتحدة لخدمة العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية - وهو عالم مختلف عن عالم اليوم. ولهذا السبب رحب وفدي بالتزام كامل بالإصلاحات في منظومة الأمم المتحدة لتعكس واقع عالم اليوم، وسوف نستمر في المشاركة الكاملة في عملية الإصلاح.

وإننا نرحب بالوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) الصادرة عن قمة الأسبوع الماضي ونشيد بال مناقشات التي قادت إلى اعتمادها بتوافق الآراء. ونجاح هذه المناقشات يدل، بالرغم من اختلافاتنا ومصالحنا السيادية الفردية، على أن الدول الأعضاء تدرك أن الأشياء التي تجمعنا أكثر من تلك التي تفرقنا، وأنه، من أجل عالم أفضل، ينبغي أن تعلق المصالح العامة فوق المصالح الفردية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد مومودو كوروما، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية سيراليون.

يود وفد جمهورية سيراليون أن يعرب عن تقديره العميق للإسهام الكبير الذي قدمه رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين في أعمال الجمعية وأن يهنئكم، سيدي، بتوليكم قيادة هذه الهيئة في دورتها الستين. وستكون لكم، أنتم وسلفكم، مكانة خاصة في تاريخ الأمم المتحدة كرئيسين للجمعية العامة في ذروة عملية إصلاح المنظمة.

لقد أسست الأمم المتحدة على مبدأ التعاون المتعدد الأطراف للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولفترة ستين عاما كانت المنظمة مركز اهتمام أعضائها - غنيهم وفقيرهم، كبيرهم وصغيرهم - للاضطلاع بتلك المسؤولية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وتستعد المنظمة اليوم لتحويل عمليات حفظ السلام في سيراليون لتلبية بعض احتياجات البلد في مرحلة ما بعد الصراع. وهذا قرارا يمثل علامة بارزة ويمكن أن تكون نموذجا للتنسيق الفعال للاستراتيجيات والبرامج بين الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، ومنظماتها وشركائها في التنمية في البلدان الخارجة من الصراعات.

ونلاحظ باهتمام أن بنية المكتب المتكامل الجديد وخطط عمله قامت على أساس التعاون الوثيق والواسع بين أقسام الأمانة العامة للأمم المتحدة ذات الصلة ووكالات الأمم المتحدة المختلفة والمنظمات التي شكّلت الفريق القطري. وتأمل سيراليون أن تستمر عملية التشاور والتعاون. ونحث الأمم المتحدة على العمل بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الوطنية القائمة والمبادرات الأخرى التي وضعناها على مدى السنوات الخمس الماضية لمعالجة مشاكل مرحلة ما بعد الصراع. ولا شك أن المكتب الجديد سيوفر المتابعة لعمل لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، والتي لن ندخر وسعا في تقديم الدعم لها.

وكما يدرك الأعضاء، ليس بكاف إنشاء الجسور القصيرة المدى ولكن الضرورية لمرحلة ما بعد الصراع، وما نحتاج إليه بشدة هو حشد الموارد، بما في ذلك الموارد المطلوبة لبناء القدرة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. والهدف ليس مجرد ضمان ألا تعود سيراليون والبلدان الخارجة من الصراعات إلى حالة الصراع، ولكن ينبغي أن يكون الهدف الأساسي ضمان ألا يظل سكان سيراليون في فقر مدقع.

إن إنشاء لجنة بناء السلام سيكون متسقا مع الآراء التي عبّر عنها رئيس بلدي قبل خمس سنوات عندما تكلم، من هذا المنبر في القمة الأفريقية، عن ضرورة تكييف الأمم المتحدة. وناشد الأمم المتحدة الاستمرار في تكييف نفسها

إن اللغة التي صيغت بها الوثيقة الختامية مثيرة للإعجاب وتدعو إلى الاطمئنان، وخصوصا بالنسبة للدول النامية والدول التي تشهد صراعات أو الخارجة من الصراعات. وهذه البيانات المطيية للخواطر إذا ما قابلتها أفعال، فإن قمة الأمم المتحدة لهذا العام ودورة الجمعية العامة سيكون لهما أثر بارز على المنظومة وعلى العالم. ونحن متفائلون بأن هذا سيحدث.

هذه هي الدورة الأخيرة للجمعية قبل الانسحاب الكامل لبعثة الأمم المتحدة من سيراليون في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر. وقد حققت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون نجاحا منقطع النظير في تاريخ جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسيتذكر أبناء سيراليون دائما الإنجاز البناء الذي حققته البعثة في بلدهم وفي حياتهم. ولن نتمكن أبدا من تقديم الشكر الكافي للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي بأسره على هبّتهما لنجدتنا والوقوف إلى جانبنا عندما لم نستطع الوقوف وحدنا. ونشعر بالامتنان العميق، بصفة خاصة، للبلدان التي ساهمت بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وللدول التي دعمت البعثة ماليا.

وبشعور عظيم من الارتياح، نرحب باقتراح إنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة خلفا لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بهدف دعم سيراليون للاستمرار في معالجة المجالات الحاسمة التي تحظى بالاهتمام، بما في ذلك أسباب الصراع، وتوطيد السلام، وحقوق الإنسان، والتنمية، والإصلاحات القانونية، والقضائية والإدارية، وحكم القانون والأمن. وهذا الإجراء خفف من مخاوف السيراليونيين من أن يُحدث رحيل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون فراغا أمنيا وأن يمثل نهاية للبرامج المتصلة بالبعثة. ونحن نتطلع بتوق إلى نجاح آخر لتجربة الأمم المتحدة في سيراليون.

على الفقر المدقع، والمسؤولية الجماعية عن ضمان تمتع سكان جميع أقاليم العالم، أولاً وقبل كل شيء، بحق الإنسان في الغذاء، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم، والمياه النظيفة والمنافع الأخرى التي تدعم الحياة. وكما نرى، فإن "التحرر من الخوف" يعني المسؤولية الجماعية لجميع الدول عن إزالة الأخطار التي تهدد سلامة وأمن الناس والقضاء عليها في كل مكان، مثل الاتجار غير المشروع واستخدام الأسلحة الصغيرة وتكديس الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. والتحرر من الحاجة والتحرر من الخوف يقتضيان أيضاً مسؤولية قبول الصلة بين نزع السلاح والتنمية بدون تحفظ.

إضافة إلى ذلك، تقتضي الحرية في العيش بكرامة المسؤولية الجماعية لجميع الدول عن ضمان معاملة مواطنيها بكرامة. ويشمل ذلك حماية الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والمدنية، الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتلك المسؤولية، في رأينا، تقتضي التعاون والمساعدة عند الاقتضاء لتعزيز القدرة من أجل الوقاية والحماية. وفي هذا الصدد، فإن سيراليون تشعر بالامتنان للمساعدة التي تتلقاها باستمرار من الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

وظلت سيراليون تحقق خطوات كبرى في كل مجالات المساعي الإنسانية منذ نهاية الصراع المسلح عام ٢٠٠٢. وبعد ذلك أُجريت الانتخابات الرئاسية، والبرلمانية، والمحلية وفقاً للممارسة والمبادئ الديمقراطية، حيث أن الانتخابات المحلية أذنت بإحياء الحكومة المحلية التي لم تكن قائمة منذ ثلاثين عاماً. والآن نجري التحضيرات للانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام ٢٠٠٧ لتوطيد مكاسبنا أكثر في العملية الديمقراطية.

وسيراليون تؤمن بأن الأطفال أفضل استثمار لضمان مستقبل باهر لبلدنا. وبالتالي نحن نرى أن التنمية واحترام

وتجهيزها بالمعدات لمواجهة المشاكل المزمنة والظواهر الجديدة لعدم الأمن البشري ونقص التنمية. وتكلم أيضاً عن بعض السبل التي اختبرت بها سيراليون قدرة الأمم المتحدة على تكييف نفسها لمواجهة التحديات المحلية والعالمية.

إن العناصر الرئيسية الثلاثة - التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان - التي سُلط عليها الضوء في تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005) وفي الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) الصادرة عن اجتماع الأسبوع الماضي العام الرفيع المستوى كلها مرتبطة ببعضها بعض. ومع ذلك، وكما ورد في الوثيقة، فإن التنمية تمثل هدفاً مركزياً في حد ذاته. ولهذا لا ينبغي أن يستغرب المرء للأهمية التي توليها سيراليون - البلد الفقير الخارج من صراع مدمر - لمجموعة مواضيع التنمية في الوثيقة الختامية، بما في ذلك القسم الخاص بالسبل المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

وسيظل سكان سيراليون يولون أهمية كبيرة للأهداف الإنمائية للألفية وللالتزامات التي قطعها رؤساء الدول والحكومات قبل خمس سنوات مضت. والهدف الرئيسي للاجتماع العام الرفيع المستوى الذي احتتم للتو هو تجديد تصميمنا على الوفاء بتلك الالتزامات.

والجمعية العامة يههما أن تعرف أن هدف الأمن الغذائي المتمثل في ألا يذهب، بحلول ٢٠٠٧، أي سيراليوني إلى النوم جائعاً، هدف متسق مع الأهداف الإنمائية للألفية ومرتبطة ارتباطاً مباشراً بها، وكذلك بالأهداف الواردة في ورفقتنا الاستراتيجية للحد من الفقر. ولقد عقدنا العزم على مواصلة العمل مع شركائنا في التنمية من أجل تحقيق تلك الأهداف.

وإن التحرر من الحاجة، بالنسبة للأغلبية الساحقة منّا، يعني المسؤولية الوطنية والدولية الجماعية عن القضاء

المصالحة بدون معالجة الاحتياجات الخاصة لضحايا الجرائم الشنيعة التي ارتكبت بحق المدنيين خلال الصراع المسلح.

إنني أناشد المجتمع الدولي بكل احترام أن يساعدنا على دعم ضحايا جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. والحكومة، بمواردها المحدودة بذلت كل جهد ممكن لمعالجة الاحتياجات الخاصة لضحايا الجرائم الشنيعة التي ارتكبت خلال الأعوام الأحد عشر لصراع التمرد المسلح. ولكننا نحتاج إلى دعم دولي لأولئك الضحايا، مثلاً، عن طريق الصندوق الخاص لضحايا الحرب المتوخى إنشاؤه وبموجب اتفاق لومي للسلام لعام ١٩٩٩ واللجنة الوطنية للأطفال المتضررين من الحرب.

وهذا الخطاب سيكون غير مكتمل دون الإشارة إلى الحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا. فرغم أن سيراليون تتمتع بسلام واستقرار نسبي وأن قدرة قواتها الأمنية لا تزال تجتهد بدعم من الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب، لا يزال هناك جو من الشكوك في الحوار والمنطقة دون الإقليمية. ونسبة لسهولة التنقل عبر الحدود والطابع المرن للصراع تاريخياً في المنطقة دون الإقليمية، لن نشعر بالسلامة والأمان إلا عندما تصبح المنطقة دون الإقليمية خالية من الصراعات.

وفي ضوء ذلك، أود أن أناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وأصدقاءنا الاستمرار في تدابير الدعم لتسوية الصراعات التي أصابت المنطقة دون الإقليمية بكارثة لأمد طويل وحوّلت الموارد والطاقة الضئيلة من التنمية. ولكن دعوي أذكر الأعضاء بضرورة التسليم بأن تحقيق السلام الدائم يتطلب إجراءات مأمونة للمنطقة دون الإقليمية بأسرها. ونوصي، على وجه الخصوص، باتباع نهج دون إقليمي من قبل الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، والأطراف

حقوق الإنسان تبدأ بهم وأن الأهداف الإنمائية للألفية آلية حاسمة لتحقيق تلك الأهداف. ولهذا قمنا بزيادة المجال المكرس للتعليم، على نحو ما توضح أرقام تسجيلات التلاميذ التي قفزت من ٥٠٣ ٦٥٩ في العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٣٩٩ ١٥٨ في العام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وهذا يحدث في بلد مجموع عدد سكانه خمسة ملايين نسمة.

ونحن نرى أن إقامة العدالة السليمة، ولا سيما التقيد الصارم بحكم القانون وحقوق الإنسان، ضرورة لازمة لتحقيق السلام الدائم والاستقرار السياسي. ووفقاً لذلك، أعادت الحكومة بسط السلطة المدنية في كل أنحاء سيراليون عن طريق إعادة فتح مؤسسات القضاء وإنفاذ القانون، ونحن بصدد إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان.

ولقد ساهمت مؤسستان انتقالتان، وهما لجنة الحقيقة والمصالحة، التي أصدرت تقريرها مؤخراً، والمحكمة الخاصة، في عملية السلام بدرجة كبيرة. وتعتمزم الحكومة تنفيذ توصيات اللجنة، التي توليها أهمية كبرى بوصفها آلية حاسمة للسلام الدائم.

ودعوي أعتنم هذه الفرصة كي أناشد الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، وأصدقاءنا لدعم المحكمة الخاصة لتمكينها من إكمال ولايتها.

ومما لا شك فيه أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قد أنجزا خطوات هامة في معالجة مسألة الإفلات من العقوبة. ومع ذلك نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يفعل أكثر من مجرد دعم المحاكم الدولية، ولجان الحقيقة والمصالحة والآليات الأخرى لنظام العدالة الانتقالي. ولدينا أمل كبير في ألا تنتهي عملية السلام والمصالحة في سيراليون بتقرير لجنة الحقيقة والمصالحة أو بنهاية عمل المحكمة الخاصة. إذ لن تكتمل

والسلام والأمن، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. إن القمة التي عُقدت للتو لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لم تكن ناجحة على النحو المتوخى. ومع ذلك، يمكن أن نشعر بالرضا بأننا استطعنا، رغم الخلافات، أن نعتمد وثيقة ختامية تؤكد مجددا تلك الأهداف، وتوافق آراء مونتيري، المعتمد في ٢٠٠٢ بشأن تمويل التنمية، وقد استطعنا أيضا، ولأول مرة، أن ندين جميع أعمال الإرهاب، بصرف النظر عن دوافعها، ومن ارتكبتها وأين ارتكبت. ويأمل وفدي أن نتمكن، خلال هذه الدورة الستين، من اعتماد اتفاقية عامة، وشاملة بشأن الإرهاب الدولي وإنشاء مجلس حقوق الإنسان.

والجهود المبذولة لتحقيق المزيد من العدالة في العلاقات الاقتصادية الدولية لم تكن ناجحة كما كنا نأمل. فالهوة بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية تتسع. واقتصادات الدول النامية تتدهور وفي بعض الحالات، تقع أعداد كبيرة من مواطنيها في براثن الفقر المدقع. وتحبط الجهود الإنمائية في بلدان العالم الثالث، وهي تنوء تحت أقال الديون، وتعاني من تذبذب أسعار السلع الأساسية، وحواجر الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة النمو، والمساعدة الإنمائية الرسمية غير الكافية والموارد المالية الضئيلة، ناهيك عن الصراعات والأوبئة المختلفة التي يعاني منها سكاننا. وأود أن أشير هنا إلى أن المديونية شكل من أشكال الاستعباد، والاقتصادات المدينة هي اقتصادات تعمل تحت قيود. وإيجاد حل دائم، ومبتكر وجريء لهذه المشكلة هو أحد الشروط اللازمة لأي استئناف للنمو، ليس في البلدان المثقلة بالديون فحسب، ولكن في معظم الدول النامية. ولهذا يرحب وفدي بالقرار الأخير القاضي بإلغاء ديون ثماني عشرة دولة نامية، بينما نعرب عن أسفنا، كما فعلت الوفود الأخرى، لضيق نطاق ذلك القرار. ونريده أن يتوسع ليشمل جميع الدول الأفريقية.

الأخرى أصحاب المصلحة، إزاء أنشطة مرحلة ما بعد الصراع، بما في ذلك التسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني وبناء سلام مرحلة ما بعد الصراع.

ختاما، لا بد أن نتذكر، في مناقشات الدورة الستين للجمعية العامة، أن على الأمم المتحدة أن تظل مركز الجهود الرامية إلى تحقيق تناغم الأنشطة لتحقيق أهدافها المشتركة. إن هذه المنظمة ملك لنا جميعا وتعمل من أجل المصالح الكبرى لجميع أعضائها. فلتكن هذه الذكرى الستون وفقا لإعادة الالتزام بمبادئ وأهداف الميثاق، ووفقا لتجديد التصميم على البناء فوق نجاح هذه المنظمة العظيمة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** يشرفني الآن أن أعطي الكلمة لمعالي السيد ممدادو بامبا، وزير الدولة ووزير خارجية جمهورية كوت ديفوار.

**السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن وفدي؛ أود أن أعرب عن صادق تهنئي بانتخابكم رئيسا للدورة الستين للجمعية العامة. وأتمنى لكم ولأعضاء المكتب النجاح التام وأؤكد لكم دعم وتعاون وفدي الكامل.

وأود أن أشيد بسلفكم، السيد جان بينغ، الذي ساهم، خلال ولايته، مساهمة جوهرية في إنعاش مناقشات إصلاح الأمم المتحدة وأنشطة التنمية والتعاون الدولي. وأود أيضا أن أهني الأمين العام بجرارة لمبادراته الشجاعة لإعطاء منظمنا زخما جديدا وتعزيز المثل والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد حشّاني (تونس)

إن هذه الدورة لها أهمية خاصة للدول الأعضاء وللمنظمة نفسها لأنها تُعقد في وقت طُلب فيه من الدول أن تتكلم عن الإصلاحات الجارية في المنظمة بصورة شاملة بغية تمكينها من التعامل مع التحدي الثلاثي المتمثل في التنمية،

الجوع، والفقر وتمويل التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأوبئة الأخرى. ونحن نأمل في أن تساهم الموارد الجديدة للتمويل إلى جانب موارد التمويل التقليدية، كمكمل لها، بفعالية في محاربة الفقر في العالم وتقرنا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مصدر أمل بالنسبة إلى كوت ديفوار، التي تحاول منذ بضع سنوات الخروج من الأزمة الاجتماعية والسياسية التي دمرت بلدنا. والتقرير الوطني الإيفواري الأول عن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي صدر في عام ٢٠٠٣ استنادا إلى البيانات المتوفرة عن كل هدف من الأهداف الإنمائية الثمانية، يوضح جليا أن من الصعوبة بمكان تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ إذا لم يستمر المجتمع الدولي في تقديم الدعم المالي، بما في ذلك إلغاء ديوننا الخارجية الكبيرة. ولذا أود أن أكرر مناشدة حكومة المصالحة الوطنية الموجهة إلى الأمم المتحدة وإلى شركاء التنمية، على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف، لمساعدتنا أكثر لمواجهة التحديات الجديدة المتمثلة في إعادة بناء البلد، وخاصة إعادة إدماج الأشخاص المشردين داخليا وإعادة تأهيل بنيتنا التحتية في المجالات التعليمية، والصحية، والثقافية والبيئية.

ما من بلد يمكن أن ينمو ويحمي سكانه من الحاجة، إذا لم يتخذ تدابير فعالة لمكافحة الأمراض الفتاكة، مثل الملاريا، والسل، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المعدية الأخرى، التي تشكل تهديدا خطيرا للعالم بأسره، وخاصة للبلدان الفقيرة، حيث تمثل معوقات أمام تحقيق الأهداف الإنمائية. ولهذا يرى وفدي أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده وينسقها بغية توفير الأدوية التي لا تحمل علامات تجارية ويتحمل تكلفتها المرضى، بما في ذلك الأدوية المضادة

إن تحرير التجارة الدولية الفعال يمكن أن يولد موارد كافية للاقتصادات الأفريقية وبذا يمول البرامج المختلفة من التعليم، والصحة والبنية التحتية. ومن المؤسف أن الحواجز الجمركية والتجارية التي تعوق الصادرات الأفريقية، وكذلك الدعم المالي الذي يقدم للزراعة في البلدان الغربية، عوامل تبطل أكثر الجهود الإنمائية في البلدان الأفريقية التي تترج تحت عبء الديون. فالديون وحدها تستهلك أربعة أضعاف موارد الميزانية التي يحتاج إليها التعليم والصحة. ولهذا السبب أود أن أعلن تأييد بلدي للنداء الذي يطالب بالعدالة والإنصاف في البحث عن حلول للمشاكل الناجمة عن النظام التجاري المتعدد الأطراف. وهنا، أسترعي الانتباه بشكل خاص إلى إتاحة وصول منتجاتنا إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو والإعانات وأشكال الدعم المحلي الأخرى التي تقدمها البلدان الغنية إلى مزارعنا، والتي تعوق القدرة التنافسية لمنتجاتنا في الأسواق العالمية.

إن التحديات الهائلة التي تواجه العالم لا يمكن معالجتها إلا في إطار من التضامن المستدام. ولهذا يسعد كوت ديفوار أن ترى مبادرات جديدة تقدمها الدول الأعضاء لحشد أموال إضافية أو زيادة الاعتمادات المالية الرامية إلى تعزيز التنمية في البلدان الفقيرة. ونود أن نشير، في جملة أمور، إلى تخصيص حقوق خاصة للسحب وتنسيق الإجراءات لتشجيع مساهمات القطاع الخاص التطوعية، وإنشاء مرفق التمويل الدولي الذي اقترحه الحكومة البريطانية، ودعمته بعض البلدان المتقدمة النمو، وتخفيض سعر تحويل أموال المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية. ففي بعض الدول، تبلغ نسبة تلك التحويلات المالية ٦٥ في المائة من جملة المساعدات الإنمائية. ونود أيضا أن نشير إلى فرض رسوم التضامن على تذاكر السفر الجوي لصالح التنمية المستدامة، وهو الاقتراح الذي قدمته ألمانيا، والبرازيل، وشيلي، وفرنسا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بغية مكافحة

وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تشمل في بعض الحالات، إجراء الانتخابات بصورة مرضية. ومع ذلك، بالرغم من التقدم المحرز في تسوية الصراع، ينبغي أن ندرك حقيقة أن الأوضاع، وأقولها بصورة عامة، هشة. ولذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصرف على نحو أكثر تصميمًا لمساعدة البلدان التي تشهد صراعات على معالجة الأسباب الحقيقية للصراع، مع مكافحة الفقر، وتوطيد المؤسسات الديمقراطية وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي لتلك البلدان.

في الوقت الذي نغضب فيه بحق بتسوية بعض الصراعات، ينبغي أن نشير، مع الأسف، إلى أن بعض الحالات ما زالت بعيدة عن التسوية. وهذا هو الحال في بلدي، الذي لم يجد الطريق بعد نحو السلام، بالرغم من الجهود العديدة التي بذلها المجتمع الدولي عن طريق مبادرات مختلفة خلال السنوات الثلاث الماضية، وعلى وجه الخصوص اتفاقات لينا - ماركوسي، وأكرا وبريتوريا. وقد بذلت الأمم المتحدة، ممثلة في مجلس الأمن، جهودًا عظيمة لتعزيز السلام وعملية المصالحة في بلدي. ونرحب بالتدابير التي اتخذها مجلس الأمن حتى الآن، ويشجعنا بوجه خاص إرسال المزيد من ذوي الخوذ الزرق وتعيين السيد أنطونيو مونتيرو ممثلًا ساميًا للأمم المتحدة معنيًا بالانتخابات في كوت ديفوار.

وأود أن أعتنم هذه المناسبة لأشكر المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص الرئيس ثابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا ورؤساء الدول في المنطقتين الإقليميتين ودون الإقليمية والمنظمات، على استعدادهم لمساعدتنا وجهودهم التي لا تكل بغية التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة الإيفوارية. وفي هذه اللحظة التي أقف فيها أمام الأعضاء هنا، تواجه العملية بالفعل مأزقًا، والانتخابات الرئاسية المخطط لها أن تجرى في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر لن تُجرى في ذلك التاريخ.

لمضاعفات الفيروسات. وعندما يحين الوقت، فإن كوت ديفوار ستدعم تمامًا المبادرة المزمع إطلاقها عام ٢٠٠٦ والرامية إلى تعزيز النظم الصحية في البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٠.

فيما يتعلق بحقوق الإنسان، يشعر وفدي بالامتنان للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لتحقيق احترام الفرد البشري ومحاربة الإفلات من العقاب في كوت ديفوار. ونحن نشعر بالامتنان، بوجه خاص، لزيارة المفوض السامي لحقوق الإنسان في تموز/يوليه الماضي، والزيارات التي قامت بها اللجان المختلفة للتحقيق في الوضع وزيارات المقرر الخاصين. ولا تزال الحكومة تنتظر نتائج التحقيقات الدولية الأخيرة، التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بشأن قضايا هامة مثل الإفلات من العقاب، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي والمرتقة.

إن الاتجار بالأطفال أصبح يمثل مشكلة متزايدة في أفريقيا وخاصة في بلدان غرب أفريقيا. وبدرك زعماء غرب أفريقيا أنه لا يمكن التغلب على هذا الاتجار الفاضح إلا بالعمل المشترك على مكافحته. ولهذا، وبالإضافة إلى الاتفاقات الثنائية الموقعة من قبل ومبادرة كوت ديفوار، اعتمدت تسع دول، خلال اجتماعها في أبيدجان بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥، اتفاق التعاون المتعدد الأطراف لمكافحة الاتجار بالأطفال في غرب أفريقيا. وهذا الصك القانوني المتعدد الأطراف يتضمن تعهدات ملزمة لجميع الدول الأطراف وتعهدات محددة للبلدان الأصلية والبلدان المقصودة للأطفال الذين وقعوا ضحايا الاتجار بالأطفال.

وفيما يتعلق بحل الصراعات في القارة الأفريقية، فقد أحرز تقدم ملحوظ خلال العام. وتشجعنا التطورات الإيجابية في السودان، وبوروندي، وليبيريا، وسيراليون،

من جانب المجتمع الدولي، سيكون من الصعب تحقيق السلام. ولذلك أهيب بمنظمتنا المشتركة أن تتحمل مسؤولياتها وأن تشارك بشكل أكبر وأكثر فعالية في عملية السلام والمصالحة الوطنية في بلادنا. تلك هي ولايتها والهدف من وراء التزامها. بموجب الفصل السابع من الميثاق.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد علامي أحمد، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي لجمهورية تشاد.

**السيد أحمد** (تشاد) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد بلادي، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أتقدم بتهانينا الحارة للسيد إلياسون على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين، وأود أن أؤكد له تعاوننا معه في اضطلاعهم بمهمته النبيلة. كما أود أن أهنئ سلفه، سعادة السيد جين بينغ، الذي أدار أعمالنا بحنكة ومهارة وكفاءة طوال فترة رئاسته، بالرغم من القضايا المعقدة والحساسة التي كانت مُدرجة في جدول الأعمال خلال الدورة التاسعة والخمسين.

ومن الواضح أن الاستنتاجات التي توصلنا إليها في السنوات الأخيرة، فيما يتعلق بحفظ السلام وفي النهج الذي تتبعه بشأن قضايا التنمية، قد أمكن تحقيقها بفضل الالتزام والتفاني الجديرين بالثناء لكل عضو من الأعضاء، على جميع مستويات المشاركة والمسؤولية. وأود بالتحديد أن أؤكد على المساهمة القيّمة للأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي أشيد به إشادة يستحقها عن جدارة.

في التقرير المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005)، قدّم أميننا العام مقترحات محددة نعتقد بحق أنها حلول مناسبة لشواغلنا المشتركة. وإن التنفيذ الفعال لتلك التدابير سيعزز فعالية الأمم المتحدة ومصداقيتها،

إن عقد انتخابات حرة وعادلة وشفافة في إطار زمني معقول يظل الهدف الأساسي الذي يتعين تحقيقه إذا أردنا أن نقيم سلاماً مستداماً في كوت ديفوار. وبالرغم من ذلك، يجب الاضطلاع أولاً بالمهام ذات الأولوية التالية: نزع سلاح الميليشيات وتفكيكها في جميع أنحاء البلاد؛ ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، في أعقاب عملية إعادة التجميع الأولية؛ وإعادة تفعيل الإدارة الحكومية في جميع أنحاء البلاد؛ وتحديد هوية الناجحين وإعداد قوائم الناجحين - وفي ذلك الصدد، فإن اللجنة الانتخابية المستقلة التي ستنشأ قريباً تُعد من الأمور المشجّعة؛ وتوفير التمويل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وللعملية الانتخابية.

وبالرغم من الجمود الحالي في عملية السلام والمصالحة، تناشد الحكومة الإيفوارية المجتمع الدولي ألا يغمره الشعور بالإحباط أو خيبة الأمل أو السخط. وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى المشاركة على نحو مكثّف وبعزم وتصميم في السعي للتوصل إلى حلول للمشاكل الأساسية للأزمة، الأمر الذي يمكن أن يضمن وحده عودة السلام والاستقرار الدائمين في بلادي ويوفّق بين جميع أبنائنا وبناتنا.

وفي ذلك الصدد، يجب على مجلس الأمن أن يُبقي مسألة كوت ديفوار قيد نظره بشكل فعلي، ويجب أن تظل مدرجة في جدول أعماله. وفي نفس المجال، ينبغي للأمم المتحدة، في رأي وفدي، أن تنظر بجديّة في فرض جزاءات على جميع الأشخاص المدانين بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، أو الذين يقومون بالتحريض على ارتكاب أعمال الكراهية والعنف، أو إعاقة عملية السلام، أو انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة في جميع أنحاء البلاد.

إن الشعب في كوت ديفوار بحاجة إلى السلام. ونحن ندرك أن هذه، بالدرجة الأولى، مسؤولية الإيفواريين أنفسهم. وبالرغم من ذلك، فإنه بدون تقديم الدعم الثابت



نعاني من آثار انعدام الأمن الذي يسود بين جيراننا، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان، حيث تشترك معهما تشاد في حدود طويلة للغاية. ولذلك قمنا، مدفوعين بالشواغل الأمنية فيما يتعلق بحدودنا، باتخاذ مبادرات وساطة للتوفيق فيما بين الأطراف المتناحرة. ولتلك الأسباب، اتخذت حكومة تشاد مبادرة للجمع بين أطراف الصراع في دارفور، في أبيشييه، بتشاد، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، لحملهم على الإصغاء إلى صوت العقل. ومنذ ذلك الحين، تواصلت الحكومة العمل بنشاط تجاه المساعدة على التوصل إلى حل تفاوضي لذلك الصراع، بدعم من الاتحاد الأفريقي وممثلي المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، يشارك الرئيس إدريس ديبي شخصياً، بالرغم من شواغله الكثيرة، في محاولة التوصل إلى تسوية سلمية لذلك الصراع بين الأشقاء.

وأدت وساطة تشاد إلى إبرام اتفاقي نديجامينا وأبوجا في نيجيريا، حيث ما زالت المحادثات جارية للتوصل إلى اتفاق سياسي شامل لوضع حد للأزمة التي استمرت منذ زمن طويل، مرة واحدة وإلى الأبد. وستواصل تشاد، من جانبها، الاضطلاع بدور الوسيط حتى تستطيع المنطقة الغربية من السودان أن تستعيد يوماً ما هدوءها واستقرارها.

إننا نشجب انتهاكات وقف إطلاق النار التي تحدث حالياً في دارفور، ونأمل أن تتوقف تلك الانتهاكات. ويجب أن نرحب بتشكيل الحكومة الجديدة في السودان، وبحدونا الأمل في أن يتيح ذلك الفرصة للتعميل بعملية السلام في أبوجا.

وفي تشاد، نحن ملتزمون بالعمل مع أشقائنا في السودان، الذين يشاطروننا العلاقات التاريخية والجغرافية. ولكن ينبغي ألا نغفل الآثار والعواقب المترتبة على هذا الصراع، الذي تسبب في حدوث خسائر كبيرة في الأرواح، ولا سيما بين السكان في مناطق الحدود. فعلى سبيل المثال،

كما سيساعدنا على التصدي للتحديات الضخمة التي تواجه العالم المعاصر.

قبل بضعة أيام استعرض رؤساء الدول والحكومات الوضع الدولي فيما يتعلق بإعلان الألفية، المعتمد في عام ٢٠٠٠، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وتشير الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، بوضوح، إلى حجم المهمة التي لا يزال يتعين تنفيذها، بالرغم من الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء وعناصرها الوطنية. وتشير تلك الاستنتاجات، التي تؤيد تحليل الأمين العام، إلى أن الزمن قد تغير وأن العالم - بينما لا يزال يحمل آثاراً من جراح الماضي - قد دخل بالفعل إلى المستقبل. واليوم، نشاهد الفقر الذي ليس له مثيل في الكثير من البلدان والشعوب، وكذلك بزوغ ظواهر بغیضة جديدة، مثل الإرهاب والجرائم عبر الحدود، ناهيك عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وظهور أمراض معدية أخرى من جديد. وبالنظر إلى تلك التطورات الهائلة، من الضروري قطعاً أن نبني مجتمعاً دولياً جديداً يكون أكثر اهتماماً بشواغلنا وأكثر عدالة وأفضل إدارة، وأن تكون الأمم المتحدة محوراً لهذا المسعى.

وقد قامت حكومة تشاد من جانبها، منذ إرساء الديمقراطية في عام ١٩٩٠، بتخطيط وتنفيذ برنامج واسع للتحويل المؤسسي يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والسلام والأمن، على المستويين المحلي والخارجي. وعلاوة على ذلك، عقدنا استفتاء على الدستور في حزيران/يونيه لتعديل عدد من الأحكام - وهذا يبيّن بوضوح اهتمامنا بتكليف مؤسساتنا مع متطلبات العصر، ويُتيح فرصة لشعبنا من أجل تجديد ثقته في تلك المؤسسات.

وفي حين تحقق بلادي استقراراً كافياً في الداخل، فإن ذلك ليس هو الحال بالنسبة لما يجري على حدودنا. إننا

البلدان الشقيقة، على سبيل المثال لا الحصر. إن موضوع إعادة بناء تلك البلدان سيحتل، بدون شك، مكانا هاما في جداول أعمال تلك البلدان والاتحاد الأفريقي وبقية العالم.

ومن جهة أخرى، لا يزال الوضع في كوت ديفوار مصدر قلق بالنسبة لنا. ولم تستطع وساطة الرئيس مبيكي أن تقودنا - كما كنا نأمل - إلى عقد الانتخابات الرئاسية فوراً. ونحث إخواننا في كوت ديفوار على الاشتراك في عملية الحوار.

وفي الشرق الأوسط، لا يزال الصراع العربي - الإسرائيلي يُفسد العلاقات في المنطقة دون الإقليمية، برغم أن الانسحاب من قطاع غزة يشكّل عنصراً ملموساً في التطورات الأخيرة. وإننا مقتنعون أنه لا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم لذلك الصراع إلا من خلال الحوار.

وفيما يتعلق بالخلاف بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان، فإننا نقدر الجهود الدؤوبة التي تبذلها تايوان للتوصل إلى حل سلمي. ويجب أن يشجّع المجتمع الدولي الطرفين على أن يتقبّل كل منهما الآخر. إن إعادة قبول تايوان في الأمم المتحدة، التي نعتقد أنها مطلب مشروع لذلك البلد، ستكون نقطة الانطلاق في تقبّل كل منهما الآخر.

يشكّل التكافل بين مفاهيم التنمية والسلام والأمن الأساس الذي يقوم عليه دعم بلادي للأهداف الإنمائية للألفية. لقد كان إعلان الألفية، بدون شك، بادرة قوية من الشراكة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة لصالح قيام عالم أكثر إنصافاً وأكثر توازناً وأكثر اتحاداً. ويمثّل هذا، في حد ذاته، مسعى كبيراً قد يؤدي إلى توطيد الجهود العالمية.

لقد وضعت بلادي لنفسها في استراتيجياتها وخططها وبرامجها الإنمائية نفس الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولا سيما في استراتيجيتنا الوطنية الخاصة بتخفيض حدة الفقر، واستراتيجيتنا الوطنية الخاصة بالحكم الرشيد.

اتخذت تشاد قراراً كاملاً للسيادة باستضافة ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ سوداني، وتوفر أشكالا كثيرة من الدعم للمؤسسات الإنسانية الأخرى التي تعمل في المنطقة المتضررة. وفي الواقع، فإن اضطراب العلاقات التجارية، وتدهور الطرق الرئيسية التي تستخدمها القوافل الإنسانية، وكل التكاليف الأخرى، تستنزف مواردنا الهزيلة، وتشكّل أكبر مصدر للاضطرابات السياسية بين شعبنا ذاته، الذي يشعر بأنه قد تم التخلّي عنه. وبالنظر إلى ندرة مواردنا والاحتياجات الهائلة للاجئين والسكان في مناطق مخيمات اللاجئين، تعتمد حكومة تشاد على المساعدات الكبيرة من المجتمع الدولي.

وتيسر التطورات الإيجابية للوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى استعادة النظام الدستوري في ذلك البلد الشقيق. ومع ذلك، تتزايد حوادث تسرّب الجرائم عبر الحدود المشتركة لذلك البلد مع تشاد والكاميرون. وقد تسببت هذه الظاهرة في تدفق موجات جديدة من اللاجئين من أفريقيا الوسطى إلى تشاد، وهم يعيشون في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يولي اهتماماً أكبر لمحتتهم.

ونرحب بالمبادرة التي اتخذها في ذلك الصدد مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي جمع بين ممثلين من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون في ياوندي في ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس، للنظر في ظاهرة انعدام الأمن على حدودها المشتركة من أجل إيجاد حلول لهذه المشكلة.

بالطبع إن انعدام الأمن على حدودنا ينبغي ألا يجعلنا نغفل الأزمات الأخرى التي تقع في أفريقيا وفي جميع أرجاء العالم. في أفريقيا، نرحب بالتطورات الجارية في غينيا - بيساو وبوروندي وليبيريا، ونخص بالذكر تلك

القطن في بلادنا ضحايا لسياسات الدعم من جانب البلدان التي يُفترض أنها تحترم قواعد التجارة الدولية. ويجب اتخاذ التدابير اللازمة للحد من آثار اقتصاد السوق، الذي يضغط بصورة متزايدة على اقتصاداتنا الضعيفة. ونعتقد أن التبادل الاقتصادي الجيد التنظيم يمكن أن يكفل تنمية مستدامة لأقل البلدان نمواً، كما يمكن أن يساعد على بناء الثقة بين الدول.

إننا غير متيقنين من التوصل إلى حل سياسي لمشكلة القطن، بالرغم من الآمال المعقودة على استمرار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار جولة الدوحة. ولم يعد من المؤكد أن توافق البلدان المتقدمة النمو على التنازل عن ممارستها لسياسة الإعانات وتُدخل تغييرات جذرية على النظام الحالي للوفاء بتوقعات زراع القطن الأفارقة. ولن يكون هناك خيار سوى اللجوء إلى الإجراءات السياسية والقانونية بموجب أحكام النظام الأساسي لمنظمة التجارة العالمية وقواعدها، بهدف تنظيم سوق القطن من خلال اتخاذ تدابير لتعويض الخسائر التي يتكبدها منتجونا.

وكانت معظم الدول الأعضاء تأمل في أن تحقق هذه الدورة الستون للجمعية العامة أخيراً إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة. ويبدو أن هذا الأمر لم يتحقق بعد. ولكن يجب ألا نفقد الزخم، ويجب أن نواصل العمل لضمان تحقيق ذلك الهدف في المستقبل القريب. إن تنشيط أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتحويل لجنة حقوق الإنسان إلى هيئة هامة تابعة للأمم المتحدة، كما اقترح الأمين العام، يمكن أن يسمح للمنظمة بأن تكون أكثر فعالية. وفي عملية إعادة الهيكلة هذه، التي لا تزال مهمة، تكتسي مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن أهمية بالنسبة للدول الأعضاء، ولا سيما الموجودة في أفريقيا - وهذا عن حق لأننا نعرف أنه منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ لم يكن لأي دولة أفريقية مقعد في المجلس بصفقتها عضواً دائماً يتمتع بممارسة حق النقض.

وبدون شك، فإنه بالنسبة لمعظم بلداننا، من غير المرجح إلى حد بعيد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في مجالات تعزيز السلم والأمن والحكم الرشيد والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

ومع ذلك، يوجد في تشاد توافق في الآراء فيما يتعلق بضرورة تحقيق تقدم مستدام في تلك القضايا وفي المجالات الأخرى المتصلة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولذلك تركز حكومة تشاد، بوجه خاص، على الأنشطة المتصلة بحماية الأطفال وتحسين صحة الأمهات، وتعليم البنات والاندماج الاجتماعي والمهني للفئات المحرومة، ولا سيما النساء وكبار السن والمعوقين. وفي ذلك الصدد، لا شك أن الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص يجري تشجيعها بشكل قوي.

إنني أدرك أن الكثير من الوفود يمكن أن تتساءل عن الوضع الحالي فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في تشاد عقب استغلال النفط هناك. إن انضمام تشاد، قبل عامين، إلى الدائرة الصغيرة للبلدان المصدرة للنفط، لم يحقق الموارد المالية المتوقعة بالرغم مما أحدثه من نشوة وفرحة غامرة في بلادي. ولسوء الحظ فإن تشاد، بموجب الاتفاقات التي تربطها بمجموعات شركات النفط، لم تستفد إلا بنسبة ضئيلة من عائدات نفطها. ولا نزال نحتاج إلى تعاون البلدان الصديقة ومساعدتها لتكملة مواردها، التي ما زالت تقل عن احتياجاتنا. ويُعد هذا التعاون أمراً أساسياً إذا أردنا أن نحقق تنميتنا وبرامجنا لمكافحة الفقر.

وكما يدرك الأعضاء، تعتمد التنمية في بلادي، جزئياً، على محصول القطن، الذي يمر بأزمة أصبحت متوطنة، لسوء الحظ. وذلك المحصول، الذي يوفر سبل العيش لمعظم السكان في تشاد، تهدده بشكل خطير تدابير الحماية التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو. وفي الواقع، يقع منتجو

الأحيان هو أن الشخص غير المتحرر من الحاجة لا يمكنه إلا أن يعيش في خوف.

إن الشر الأكبر - الإرهاب الأكثر فعالية والأكثر استهلاكا في عصرنا - هو إرهاب الفقر المدقع. إنه فقر يعيش في ظله ملايين الناس في إرهاب لأنهم يعرفون أنهم، عاجلا وليس آجلا، قد يموتون من الجوع أو من الأمراض التي تمكن الوقاية منها.

كل يوم في منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي التي نعيش فيها تواجه شعوبنا التهديدات لأمنها البشري: من الإيدز والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والفقر الساحق واللامساواة المتنامية.

ولذلك من اللازم يوفر نهج أمني جديد لتحجيم هذه التهديدات. يجب علينا أن ننهض بإضفاء الطابع الإنساني على الأمن بدلا من الشروع في جهود لإضفاء الطابع العسكري على العولمة. يجب علينا أن نركز على إيقاف حالات الموت التي تحدث كل يوم، في أغلب الأحيان من أسباب تمكن الوقاية منها. الأمن العالمي لا يمكن أن يبني على حقل ألغام من الفقر والمرض.

ووضع أولويات للأمن البشري لا يعني إهمال السيادة الوطنية أو أمن الدولة. وكجزء من استراتيجيتنا للأمن الوطني نبقي ملتزمين بتعزيز ثقافة السلام والحل السلمي للصراعات.

في الشرق الأوسط مما يشجعنا الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة. وننضم إلى الآخرين في دعوة حكومة إسرائيل إلى مواصلة الانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية. وتتطلع قدما إلى تنفيذ التزاماتها وفقا لخارطة الطريق، مما يؤدي إلى إقامة دولتين مستقلتين، فلسطين وإسرائيل، تتعايشان جنبا إلى جنب في ظل السلام والأمن.

وشعب تايوان البالغ تعدادده ٢٣ مليونا يستحق أيضا العيش في ظل السلام والأمن. ولذلك، نواصل حث الأمم

ويشوّه ذلك الظلم، بشكل خطير، مصداقية الأمم المتحدة، وقد حان الوقت لتصحيح ذلك الوضع.

ويظل موقفنا من وضع تكوين جديد لمجلس الأمن مطابقا لما أكد عليه الاتحاد الأفريقي من جديد في مناسبات عديدة. وهو يعبر عن إرادتنا الثابتة للمشاركة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف ضمان صون السلام والأمن، اللذين يمثلان الضمانات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي الأونورا بل غودفري سميث، وزير الشؤون الخارجية والدفاع ومنظمة إدارة الطوارئ الوطنية في بليز.

**السيد سميث** (بليز) (تكلم بالانكليزية): إننا نعرب عن تمانينا لرئيس الجمعية العامة على توليه مهام منصبه. وستسهم خبرته الواسعة النطاق في الشؤون المتعددة الأطراف، بلا شك، إسهاما قيّما في أعمالنا.

لقد أثبت بوضوح مؤتمر القمة العالمي الذي عقد سنة ٢٠٠٥ أننا لم نول، في خمس سنوات، الأولوية العليا لاستتصال الفقر في جدول أعمالنا الدولي.

ومن الواضح أن الأهداف الإنمائية للألفية لن تحقق في كثير من البلدان؛ وفي بعضها، فإن الحالة أسوأ مما كانت عليه قبل خمس سنوات. إذن، كيف نضمن للناس المهمشين في عالمنا أننا جادون فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة ٢٠١٥؟ الطريق الوحيد هو إظهار وجود الإرادة السياسية العالمية لاستعمال الوثيقة الختامية كمنهاج للعمل.

أكد كوفي عنان، في تقريره "في جو من الحرية أفسح"، على أن الهدفين ذوي الأولوية للأمم المتحدة خلال السنوات القادمة ينبغي أن يكونا تأمين "التحرر من الحاجة" و "التحرر من الخوف" للناس. إن ما لا يدرك في أغلب

جديد لضمان الاستدامة البيئية، وبخاصة حينما يتعلق ذلك بتغيير المناخ.

ونحن نتفق مع الأمين العام على أنه

”... سوف يكون من أكبر التحديات البيئية والإمائية في القرن الحادي والعشرين التحدي المتمثل في الحد من تغيير المناخ، والتعامل معه.“  
(A/59/2005، الفقرة ٦٠)

إن ارتفاع درجة الحرارة الذي سببه تغيير المناخ يجتمل أن يؤدي إلى تواتر أكبر لنظم جوية مهددة للحياة. والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان الساحلية مثل بليز ستكون الأكثر ضعفا حيال هذه التغيرات.

ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يحسن إطار العمل للتصدي لتغيير المناخ. والدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ فرصة لصياغة التعاون الأوسع والأكثر شمولاً للتصدي لذلك الخطر الكبير.

والقدر الكبير من ذلك الذي نأمل في تحقيقه يتوقف على أمم متحدة تكون فعالة ولها مصداقية. وتشير بعض التقارير المنشورة مؤخرا إلى مشاكل في كل منظومة الأمم المتحدة. ونرى أن هذه تشكل دليلا على وجود منظومة يعثرها النقص - وليس على وجود منظومة ليست لها أهمية. ولذلك تواصل بليز اعتبار الأمم المتحدة منظومة لا غنى عنها. إنها المنظومة العالمية الوحيدة التي لديها القدرة على النهوض على نحو ذي مغزى بالسلام والأمن والتنمية المستدامة لشعوب عالمنا.

ولكن يجب على الأمم المتحدة أن تعيد إنتاج نفسها لتلبية الحاجات الجيوسياسية وللتصدي للتحديات العالمية الفريدة. يجب على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعاد إنعاشهما وأن يعززا. وبالمثل يجب على

المتحدة على قبول طلب تايوان للمشاركة في هذه الهيئة العالمية. لقد اكتسبت تايوان مكانها بين مجتمع الدول.

ولا تزال بليز تبثلى بمطالبة عفى عليها الزمن بالحق في أرضها من البلد المجاور لنا غواتيمالا. لكن مما يشجعنا أن غواتيمالا وبليز وقعتا في وقت سابق من هذا الشهر على اتفاق جديد تحت رعاية منظمة الدول الأمريكية. وبمقتضى ذلك الاتفاق يمكن للأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية أن يوصي، إذا لم نقدر على حل النزاع عن طريق المفاوضات، بأن نرفع خلافاتنا إلى هيئة قضائية دولية.

ولذلك نأمل في أن يكون في إمكاننا ضمان الحل المبكر والنهائي لهذا النزاع، حتى يمكننا أن نتعاون على نحو أكثر فعالية لمكافحة مشكلتنا المشتركة: الفقر والتخلف.

ندرك نحن جميعا أنه لا يمكن تحقيق الأمن بدون التنمية. والوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي لها رؤية التنمية المصقولة في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتييري وخطة تنفيذ جوهانسبرغ ووثائق أخرى، مما في ذلك استراتيجية موريثيوس.

وإذا أردنا أن نحقق التقدم الكبير بالتنمية يجب علينا أن ننفذ على وجه ملح الشراكة العالمية للتنمية. وتتضمن تلك الشراكة العالمية إعادة مسائل التنمية إلى صدارة المفاوضات التجارية. وبدون التزام أكبر من البلدان المتقدمة النمو بنظم تجارية أكثر عدلا فإن مستقبل صناعتي السكر والموز في بلدان مثل بليز يكون غير مضمون.

ولذلك يجب علينا ألا ندخر جهدا لضمان أن تحتتم آخر جولة إمائية في الدوحة باتفاقات مؤيدة لبلدان نامية مثل بليز.

وبلدي، بوصفه دولة ساحلية يعيش قسم كبير من سكانه في مناطق منخفضة، يؤكد على الحاجة إلى إجراء

المتحدة التي اعتمدها رؤساء الدول أو الحكومات يوم الجمعة الموافق ١٦ أيلول/سبتمبر. ونحن نشيد به على جرأته وإيمانه بمستقبل الأمم المتحدة والحكمة وبعُد النظر اللذين أدى بهما وظائفه.

والمهام التي تواجه السيد جان إلياسون ملهمة وبالغة الأهمية. وراثته تشير إلى بداية مرحلة التنفيذ للقرارات الرئيسية التي اتخذها رؤساء دولنا أو حكوماتنا بشأن الإصلاح. ونحن ممتنون له على تركيز عمل الدورة الستين على هذا الموضوع.

ولدى وفد بلدي سبب وجيه آخر لأن يكون مسروراً برؤية السيد إلياسون يرأس أعمالنا: الأهمية التي يوليها بلده لمسائل التنمية وإسهامه الكبير جداً في جهود المجتمع الدولي لاستئصال الفقر في العالم أجمع. وبلدانا، بنن والسويد، كانت لهما رئاسة مشتركة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بخطة للتنمية التابع للجمعية العامة. كل ذلك ينبئ بالخير لهذه الدورة.

إن استئصال شأفة الفقر يتصدر القائمة التي تحظى بالأولوية لدى حكومة بنن. وفي هذا السياق اعتمدنا عن طريق المفاوضات مع مؤسسات بريتون وودز ورقة استراتيجية للحد من الفقر. وتنفيذها الفعال، بالاشتراك مع خطة عمل حكومتنا ودراساتنا الوطنية عن التوقعات الطويلة الأجل، المعنونة "بنن ٢٠٢٥: ألافيا"، من شأنه أن يحدث التقدم الذي يفضي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أنه سيبقى من الضروري أن تجمع الجهود المبذولة مع الجهات الشريكة لنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في التنمية لتحسين الحالة في الميادين الحرجة السبعة لجعل المعونة لأقل البلدان نمواً فعالة. وهذه هي: الحد على نحو كبير من عبء الدين الخارجي الواقع على أقل البلدان نمواً حتى تستطيع تخصيص موارد محلية أكبر لاستئصال الفقر؛ وتعزيز

مجلس الأمن أن يتم إصلاحه لجعله أكثر مساءلة وشمولاً وتمثيلاً لجميع الأعضاء الحاليين في الأمم المتحدة.

ومن المهم إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، ولكن يجب علينا أن نحدد طرقاً يمكن بها لهاتين الهيئتين أن تعززا عمل الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة.

وفي السنوات الخمس التي مضت منذ سنة ٢٠٠٠ أفضى افتقارنا الجماعي إلى الإرادة السياسية إلى موت الملايين من الأطفال والنساء والرجال بسبب الجوع والمرض ونقص المناعة البشرية/الإيدز وأسباب أخرى يمكن منعها. ولكن يمكننا أن نوقف وأن نعكس ذلك الاتجاه. يجب علينا أن نعطي أمماً متحدة تم إصلاحها، بوصف ذلك تعبيراً نهائياً عن تعددية الأطراف، وسيلة تنفيذ ولايتها كما ترد في المادة الأولى من الميثاق:

"تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية".

إن عالمنا تحقيق به هذه المشاكل. ويمكننا أن نضطلع بهذه الولاية عن طريق تنفيذ كل الالتزامات التي تعهدنا بها منذ سنة ٢٠٠٠، أو يمكننا أن نتجاهلها وبذلك نحكم على مزيد من ملايين البشر أن يعيشوا حياة الشقاء أو أن يموتوا في ألم. والخيار خيارنا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد روغاتين بياو، وزير الخارجية والاندماج الأفريقي في بنن.

**السيد بياو** (بنن) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولاً أن أشيد بالسيد جان بينغ الذي وجه عمل الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين بطاقة كبيرة. لقد تحمل المسؤولية الجسيمة، مسؤولة إجراء المفاوضات بشأن إصلاحات الأمم

وبالإضافة إلى هذه الاعتبارات التي تؤثر تأثيراً مباشراً في أقل البلدان نمواً ثمة حاجة ملحة إلى تشجيع خطة التنمية وإلى إعطاء الوزن المناسب لها في سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية وإلى الوفاء بالالتزامات القوية من جانب البلدان المعنية بشأن إزالة الإعانات الزراعية، خصوصاً الإعانات للقطن، مما يوليه بلدي أهمية خاصة. تدبير كذلك من شأنه أن يزيل عقبة كبيرة على طريق جهود البلدان النامية للاستفادة التامة من مزاياها النسبية من أجل أن تصبح مدمجة تماماً في الاقتصاد العالمي. ونعيد التأكيد على ضرورة اقتران الوصول إلى الأسواق العالمية بتدابير ترمي إلى تعزيز توفير المنتجات من البلدان النامية عن طريق الدعم الوافي بغرض المعالجة المحلية للسلع الأساسية.

ولا يمكن لأي مبادرة أو تدبير أو نشاط أو قرار في ميدان التنمية أن يكون ناجحاً بدون السلام. ومما يبعث على القلق الخاص أن الأمم المتحدة، بشأن أمور جوهرية من قبيل نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، لا يمكنها أن تحقق توافق الآراء اللازم لتأمين البقاء الطويل الأجل لكوكنا، بالنظر إلى زيادة إمكان التدمير الذاتي. هذه المسائل ينبغي النظر فيها بهدوء، واضعين المصالح العليا للبشرية في أذهاننا، ومُنحّين جانباً المصالح الخاصة لأي بلد، في توحى حيازة قوة مفترضة من شأنها أن تحد من أمن أيّ وكلّ منا.

ولا اعتراض لدى بنن على استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية للوفاء بحاجات الطاقة في الكوكب، ولكنها تشعر بأن أي جهد لتحويل البرامج السلمية إلى برامج عسكرية يتعارض مع رؤية قيام الأمن الجماعي على تشجيع نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وقرر رؤساء دولنا أو حكوماتنا التأكيد على الدور الرئيسي لمجلس الأمن بوصفه جهازاً تقع عليه المسؤولية

القدرة المؤسسية على جذب الاستثمار المباشر الأجنبي ووضع مشاريع الأعمال الحرة؛ وتنويع وجهات الاستثمار المباشر الأجنبي؛ وتشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في أقل البلدان نمواً للنهوض بالتنمية الريفية؛ وتقوية أثر التحويلات النقدية من أبنائنا المنتشرين في مختلف بقاع العالم؛ وتشجيع الاستثمار بين بلدان الجنوب لزيادة توفر المنتجات في الأسواق؛ وزيادة إمكان الائتمانات الصغيرة لاستتصال شأفة الفقر.

ولدينا ارتياح للقرار المتخذ في غلينينغلز بأسكتلندا من جانب مجموعة الثمانية بالإلغاء التام للديون على ١٨ بلداً فقيراً مثقلاً بالديون، و ١٣ منها من أقل البلدان نمواً. ونناشد البلدان المانحة على نحو مستعجل أن تنظر بجد في إمكانية أن تمد الفائدة من هذا التدبير الإيجابي الجديد إلى جميع أقل البلدان نمواً.

ومكتب التنسيق لأقل البلدان نمواً، الذي كان لبلدي شرف رئاسته منذ ٢٠٠٢، سيواصل استشارة المؤسسات المالية الدولية والجهات الشريكة في التنمية بالتعاون الوثيق مع الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لإحداث التقدم ذي المغزى في جميع هذه الميادين. هذا هو سياق المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً بشأن التحويلات النقدية من العمال المهاجرين. وسيعقد المؤتمر في كوتونو بينن في شباط/فبراير ٢٠٠٦، وليس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، كما خطط له أصلاً. وفي سياق هذا المؤتمر تخطط أقل البلدان نمواً الخمسون إنشاء هيئة رصد دولية لعمليات نقل الأموال من جانب العمال المهاجرين؛ وسيكون مفتوحاً في وجه جميع الدول. ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعم هذه المبادرة التي يقصد بها تقوية أثر هذه الموارد المنقولة في تنمية البلدان المتلقية.

وفي إطار إصلاح مجلس الأمن، ينبغي أن تنظر الجمعية العامة في موضوع النهج الاستباقي، وأن تفكر في طريقة تشكيل آليات الدعم لتمكين المجلس من القيام بدوره بفعالية في منع نشوب الصراعات والمخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

لا يزال السلام سلعة قيمة ولا تقدر بثمن. ونحن نشاطر الأمين العام شواغله التي أعرب عنها عندما أطلق مبادرته المعنونة مبادرة تحالف الحضارات. وينبغي جعل هذه المبادرة البناء جزءاً من إطار أنشطة التصدي للأخطار التي تتهدد عالمنا، بما فيها الإرهاب، الذي تعطي روابطه الدينية المهيمنة مصداقية لنظريات صدام الحضارات، مما يؤدي إلى فوضى مؤكدة. وبين تدعيم مبادرة تحالف الحضارات، التي تهدف إلى استعادة السلم إلى قلوبنا وإلى العلاقة بين الديانات، لكي يخرس السلاح، وتتمكن شعوبنا من التعبير عن طموحاتها في تحقيق السلام.

إننا ننضم إلى المساعي الرامية لتحقيق السلام للذين يفتقرون اليوم للسلام. ونعرب عن تضامننا مع الذين يعانون من الصراعات المسلحة في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا. ويجب أن تضاعف هذه المنظمة جهودها لمساعدتهم على تحقيق الوفاق الوطني والتفاهم والتماسك.

وفي هذا السياق، نقوم بشن حملة بالغة الإتقان لمكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة. أما الآن، وبعد أن اعتمد مجلس الأمن القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، فإنه يتعين على الجمعية العامة من جانبها أن تشكل فريقاً عاماً مفتوح باب العضوية للنظر في اقتراحات لاتخاذ إجراءات لإعادة تعريف هذه الآفة على أنها جريمة ضد الإنسانية، بدلاً من اعتبارها جريمة حرب. إننا نعول على دعم الجميع لتحويل هذه المبادرة إلى واقع.

الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ونحث جميع أعضاء هذه الجمعية على الالتزام بضمنا توسيع مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلاً وقدرة على التصدي للتهديدات القديمة والجديدة للسلام والأمن الدوليين.

وخلال السنوات الستين من وجود الأمم المتحدة عمل مجلس الأمن، بدرجات متفاوتة من النجاح، لإدارة وتسوية الصراعات المسلحة. واستطاع أن يستجيب لانتهاكات السلام والأمن الدوليين، ولكنه لم يستطع دائماً اتخاذ إجراء لإيقاف الأحداث أو عكس اتجاهها التي أدت إلى انفجار العنف أو نشوب الصراع المسلح. وبالنظر إلى فقد الحياة البشرية والتدمير الواسع النطاق للممتلكات نتيجة عن التهديدات الحالية فقد حان الوقت لأن يولي مجلس الأمن الأولوية العليا لمنع الصراع، بروح المادة ٣٤ من الميثاق التي تنص على أن

”لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعاً لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي“.

وإذا ألقينا نظرة على روح ونص هذه المادة، فإن من اختصاص مجلس الأمن بالتأكيد تحليل ورصد الحالات التي تنطوي على المجازفة بنشوب الصراع أو انتهاك السلام في أي مكان في العالم، وأن يصبح منخرطاً بنشاط مقدماً في إدارة هذه الأزمات قبل أن يندلع الصراع أو أن تتحول التهديدات إلى واقع. يجب أن يُنظر إلى قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، الذي اعتمده المجلس في اجتماع القمة الذي عقده في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بمبادرة من الدول الأفريقية الثلاثة الأعضاء في المجلس، بقيادة بلدي، بنين، في ضوء ما تقدم.



الذي سيعقد في نيروبي، وأن تنفذ ذلك الاتفاق بدقة بغية تعزيز السلم والاستقرار والرخاء في المنطقة.

تحتاج هذه المبادرات الإقليمية لمساعدة معززة من المجتمع الدولي لكي يكتب النجاح للمرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق، تنوي بنن انتهاز سياسة المشاركة النشطة في عمليات حفظ السلام. وبلدنا مستعد لزيادة مساهمته في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم العملية الانتقالية الديمقراطية الجارية.

في شرق أفريقيا، أقامت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، عملاً بروح الفصل الثامن من الميثاق، شراكة غير مسبوقة لاستعادة السلم في السودان وإنهاء الأزمة الإنسانية في دارفور. وهذه الشراكة ضرورية أيضاً في الصومال. وفي هذا السياق، من مصلحة الأمم المتحدة أن تساعد الاتحاد الأفريقي على تكوين وتنظيم قدراته في ميدان حفظ السلام، لا سيما من خلال تقوية هياكل التخطيط وتدريب القوات الوطنية ودون الإقليمية للقوة الاحتياطية الأفريقية.

العنصر الضروري الآخر الذي نعلق عليه أهمية كبيرة ونأمل أن يتحقق بسرعة يتعلق بالقرار الذي اتخذته رؤساء دولنا أو حكوماتنا بشأن إنشاء قوة شرطة دائمة. وينبغي أن يراعى في إنشاء هذه القوة وجود توازن لغوي وفقاً لاحتياجات نشرها في الأجلين، القصير والمتوسط. وينبغي تحديد طرائق تشكيل هذه القوة بسرعة. ولتحقيق هذه الغاية، نقترح إجراء عملية تقييم سريعة للموارد البشرية المتوفرة الآن في جميع أنحاء العالم، ولقدرة الدول الأعضاء على تدريب ضباط الشرطة. وستكون العملية العقلانية في هذا الميدان من الاستفادة على أفضل وجه من هذه القدرات وإعطاء جميع الدول الأعضاء فرصة متساوية للمشاركة في القوة الجديدة.

في الشرق الأوسط، انسحاب الدولة المحتلة من قطاع غزة ومن جزء من الضفة الغربية يقربنا، لحسن الحظ، من تحقيق رؤيتنا المشتركة المتمثلة في قيام دولة فلسطين المستقلة، التي تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً. ونعتقد أن خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية يمكن أن تقود الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني لتحقيق هذا الهدف. ونحن ندعو قادتهما ليظلوا ملتزمين بمسيرة السلام.

ونطلب نفس الشيء من القادة العراقيين ونحثهم على ألا يدخروا جهداً لضمان مشاركة جميع الطوائف العراقية في العملية الانتقالية التي ستؤدي إلى استعادة السلم وتعزيز وحدة البلد. ونوجه نفس النداء لأفغانستان وليبيريا وكوت ديفوار، من بين بلدان أخرى.

بنفس روح الحوار، نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز في حل الصراعات في غرب أفريقيا من خلال التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي يهدف إلى تشجيع عمليات ديناميكية لبناء السلم، من خلال نهج إقليمي متكامل، لتتسنى عودة الأمور تدريجياً إلى وضعها الطبيعي في البلدان المتضررة من الصراع ومنع انتشار الصراع.

ندعو جميع الأطراف في كوت ديفوار للتغلب على خلافاتهم في الرأي وإعطاء فرصة للسلم والاستقرار في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وقد أدى عقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والنجاح الملحوظ الذي حققته العمليات الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي بوروندي إلى إحياء الأمل في المنطقة بأسرها. ونشجع البلدان المعنية على التوصل لاتفاق إقليمي للسلم والأمن والحكم الرشيد والتنمية في إطار مؤتمر القمة الإفريقي الثاني،

يقصد بها أن يحل محلها. وفي هذا الصدد، يجب أن يصبح هذا المجلس الجديد الأداة المفضلة لتحديد الحالات التي ينبغي أن يضطلع فيها المجتمع الدولي بمسؤوليته المتصلة بحماية السكان. وفي هذا السياق، للمجلس أيضاً دور هام بوصفه وسيلة إنذار مبكر ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة، وبوصفه عنصراً رئيسياً من آليتها المعنية بمنع نشوب الصراعات.

لا يسعني أن أحتتم كلمتي دون التشديد على دعمنا الكامل للفكرة الممتازة التي طرحتها حكومة السويد بإنشاء شبكة من رؤساء الدول والقادة العالميين الآخرين لرصد التنفيذ الفعال لإصلاح الأمم المتحدة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيدة ريتا كير - بيك، وزيرة خارجية إمارة ليختنشتاين.

**السيدة كير - بيك** (ليختنشتاين) (تكلمت

بالانكليزية): قبل أسبوع، بعث اجتماع القمة العالمي رسالة أمل في السلام والتنمية وحقوق الإنسان للجميع، واتخذ عدداً من الخطوات نحو الإصلاح المؤسسي في الأمم المتحدة. لقد حقق اجتماع القمة الكثير. وترك أيضاً الكثير من دون إنجاز ولم يف بتوقعاتنا في مجالات عديدة. ونتفق مع رئيس الجمعية العامة في تقييمه أن العمل الذي سنضطلع به على مدى الأشهر القليلة المقبلة هو وحده الذي سيسمح لنا بوضع تقييم نهائي لقيمة الوثيقة الختامية.

إن اجتماع القمة لم يحقق بالتأكيد النجاح الباهر الشامل الذي كنا نرجوه. لذا فإننا نتطلع قدماً إلى العمل تحت إرشاد الرئيس على متابعة وتنفيذ هذه العملية ونرحب بحقيقة أنه بدأ بها على الفور. إن التغيير المؤسسي يجب أن يكون مركز اهتمامنا على مدى الأشهر القليلة المقبلة، عن طريق إنشاء هيئات جديدة وتكليف الهيئات الحالية على حد

بالإضافة إلى صنع السلام، تظل الحاجة لمساعدة البلدان الخارجة من صراع مسلح في البقاء على طريق السلام، والتغلب على خطر حدوث انتكاس، تشكل تحدياً حقيقياً تصدينا له على نحو مناسب من خلال تأملنا لدور الأمم المتحدة. وهذا هو سبب إنشاء لجنة بناء السلام. وتوافق الآراء بشأن هذه المسألة مدعاة لاعتزاز المنظمة. ويجب أن تصبح اللجنة قادرة على العمل في أسرع وقت ممكن لتعزيز العمل الموجه لمساعدة البلدان التي اضطلعت بعمليات صعبة بشكل خاص للتحويل إلى الديمقراطية، مثل بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو، إذا طلبت حكومات هذه البلدان مساعدتها.

لا يمكن للبلدان التي تواجه حالة اجتماعية طارئة مستمرة أن تحسن فرصها في تحقيق استقرار دائم إلا إذا عبأ المجتمع الدولي الموارد اللازمة للمساعدة على استعادة حد أدنى من الأوضاع الطبيعية وذلك بضمان أن تتمكن تلك الدول من ممارسة حقوقها السيادية في ميداني الأمن وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الرعاية الصحية وتعليم الأطفال والنقل والوصول إلى الموارد المالية.

ونجاح جميع جوانب برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مسألة حاسمة لجعل أية عملية سلام عملية لا رجعة فيها واثقاء خطر انتشار الصراع نتيجة لتشتت المقاتلين السابقين الذين لم يجر دمجهم بنجاح في المجتمع المدني المنتج. وعلى المجتمع الدولي أن يكفل توفير تمويل كاف أيضاً لعنصر إعادة الدمج في هذه البرامج.

وفي نفس السياق، يجب أن يحتل مجلس حقوق الإنسان مكانه في آلية الأمم المتحدة. ويجب أن يراعى في تحديد ولايته وحجمه وتشكيله وإجراءاته التشغيلية متطلبات التمثيل والمصداقية والفعالية بالاستفادة من جميع الدروس المستفادة من تجربة وممارسات لجنة حقوق الإنسان، التي

الأمن بوضوح بدور يتجاوز الموقع المركزي الذي منح له بموجب الميثاق. وفي الواقع، أصبحت أنشطته تتناول بصورة متزايدة على المجالات المخصصة للجمعية العامة، على وجه الخصوص.

وهذا ينطوي على مجازفة مضاعفة. فمن جهة، يشعر العديد من البلدان بالافتقار إلى ملكية المنظمة، على الرغم من أن الملكية الجماعية القائمة على مبدأ المساواة في السيادة تُعد أحد أحجار الزاوية في المنظمة. ومن جهة أخرى، تعرض مجلس الأمن لخطر الإصابة بالشلل من العدد الكبير جدا من المسائل المدرجة في جدول أعماله. والجواب لهذا التحدي واضح: إننا بحاجة إلى جمعية عامة أقوى تدافع عن دورها المركزي وتضطلع بمهامها بفعالية. وبموازاة ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يكون أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة حتى يضطلع بصورة صحيحة بمهامه نيابة عن الأعضاء كافة.

إن الافتقار إلى حل لمسألة إصلاح مجلس الأمن المعقدة مخيب للأمل لدى العديدين. وتوسيع عضوية مجلس الأمن وجعله أكثر تمثيلا ضرورتان واضحتان، ونحن سنضطلع بدورنا لإيجاد حل مبكر، بأقوى دعم سياسي ممكن. بالإضافة إلى ذلك، ومما لا يقل أهمية، يجب علينا أن نحسن أساليب عمل مجلس الأمن، كما جاء في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي (القرار ١/٦٠). إن الشفافية والخضوع للمساءلة وزيادة المشاركة من جانب الدول غير الأعضاء في المجلس تكتسي أهمية حاسمة لتمكينه من التصرف بحق بالنيابة عن الأعضاء، كما يقتضيه الميثاق. وسنبذل جهدا جهيدا للتوصل إلى نتائج مبكرة وملموسة، إذ أن التغييرات الفعالة في الأعمال اليومية للمجلس من شأنها أن تعود بالفائدة على الأعضاء كافة.

لقد دأبنا بصورة روتينية على تكرار دعوتنا السنوية إلى جعل الجمعية العامة أقوى. وثمة خطوات صغيرة تتخذ

سواء. وسنولي اهتماما خاصا لمجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة.

لقد شاركنا في الشعور بالارتياح العام تجاه الاتفاق في اللحظة الأخيرة على الوثيقة الختامية، إذ أن الافتقار إلى اتفاق كهذا من شأنه أن يمثل كارثة. لقد حددنا توقعات أكثر بكثير من التي كان من الممكن أن نحرزها، في الوقت الذي بدت فيه الأمم المتحدة في أمس الحاجة إلى الإصلاح أكثر من أي وقت آخر. ومن الواضح أن سمعة الأمم المتحدة وصورتها حول العالم لم تعودا كما كانتا من قبل - فضيحة النفط مقابل الغذاء وقضايا الاستغلال الجنسي لحفظه السلام التابعين للأمم المتحدة والتقاعس حيال الجرائم الكبيرة والأزمات الإنسانية أُلقت بظلالها على العديد من قصص النجاح التي يمكن لهذه المنظمة أن ترويها.

ومن الأهمية بمكان الابتعاد من فضيحة النفط مقابل الغذاء. لكن الابتعاد لا يعني أن نتجاهل، مرة أخرى، حقيقة أن سوء الاستعمال وسوء الإدارة الشاملين اللذين كشفت عنهما تقارير فولكر ليسا إلا تعبيراً لما هو مشكلة كامنة داخل النظام. لقد ارتكب الكثير من الأخطاء في برنامج النفط مقابل الغذاء، وفشل كل المشاركين في الاضطلاع بمسؤولياتهم بطريقة أو بأخرى، بما فيهم مجلس الأمن. لا يمكن تغيير بيروقراطية بين عشية وضحاها، كما نعلم جميعا من تجربتنا الوطنية؛ لكن من الواضح أن الأمانة العامة التي تتحلى بالمسؤولية، والتي تعمل من دون ضغط منا، نحن الدول الأعضاء، هي وحدها التي يمكن أن تستعيد ثقة الناس الذين تعمل على خدمتهم.

يجب أن يكون الخضوع للمساءلة أيضا مبدأ أساسيا للهيئات الحكومية الدولية نسترشد به في عملنا على تحقيق الإصلاحات الهامة. إننا نشعر بالقلق من اختلال التوازن المؤسسي بصورة متزايدة في المنظمة. فقد اضطلع مجلس

الرئيسي عن تنفيذها بطبيعة الحال على عاتق مجلس الأمن. ويتعين على المجلس أن يضمن أن التقاعس الشائن، كما في حالة الإبادة الجماعية في رواندا، لن يتكرر أبدا. وعندما تكون حياة المدنيين الأبرياء في خطر، فإن تلك المسؤولية لا يجوز التهاون فيها لاعتبارات سياسية. ولذلك، يجب ألا يصبح من المستحيل اتخاذ إجراء جماعي لاتقاء الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب أو للرد عليها، باللجوء إلى حق النقض أو بالتهديد به، من قِبَل أحد الأعضاء الدائمين في المجلس. ونرجو أن يكون المجلس على مستوى التحدي الذي طرحه مؤتمر القمة. ومن الواضح أن على هيئة الأعضاء ككل واجب مشترك في هذا الصدد.

ويتناقض إنجازنا في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة فيما يتعلق بمسؤولية الحماية تناقضا شديدا مع سكوتنا عن أهمية مكافحة الإفلات من العقاب على أسوأ الجرائم ذات الاهتمام الدولي. وقد تحقق في هذا المجال، في الأعوام القليلة الماضية، تقدم أكثر مما أُحرز تقريبا في أي مجال من مجالات العلاقات الدولية. والعدالة الانتقالية أصبحت الآن عنصرا لا غنى عنه من عناصر أي جهد يُبذل لمساعدة المجتمعات في حالات ما بعد الصراع. وأصبحت هناك علاقة وثيقة، ثابتة الوجود بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة، وخاصة بعد أن قرر مجلس الأمن أن يُسند إلى المحكمة ولاية التحقيق في جرائم دارفور. ونحن نثق بأن الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب ستبقى في صدارة أولويات المنظمة، مع الإقرار بما للمحكمة الجنائية الدولية من دور أساسي في هذا المجال.

ومع أنه قد يكون من السابق لأوانه أن نصدر حكما نهائيا على قيمة الوثيقة الختامية، يمكننا أن نقول شيئا بكل ثقة هو: إن الوثيقة تعكس صورة ما هو مقبول بعد خمسة أعوام من مؤتمر قمة الألفية. وتجدر الإشارة إلى أن التقدم غير متكافئ في عدة مجالات. فهناك خطوات تقدم رئيسية،

كل سنة، وكلها تنسم بالأهمية. لكن يبدو لنا أن أهم الجهود الأساسية لتنشيط الجمعية العامة لا تأتي من التدابير الواردة في قرارات الجمعية العامة. وبالأحرى يجب على الدول الأعضاء ضمان أن تنظر الجمعية في المواضيع الهامة حقا وأن تعالج تلك المواضيع بكفاءة وفعالية. وقد نأسف على هجرة مواضيع إلى مجلس الأمن نعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تتعامل معها. إلا أن هذا الاتجاه سيستمر بلا هوادة ما لم تُثبت الجمعية العامة أنها الهيئة المركزية لصنع القرار التي تضطلع بمسؤولياتها بجدية. إن الجمعية هي ما نود لها، نحن الدول الأعضاء، أن تكون. لذا من المطلوب منا جميعا أن نبذل جهدا حقيقيا ومستداما.

ونواصل تأييدنا التام للإنشاء المبكر لمجلس حقوق الإنسان ليحل محل لجنة حقوق الإنسان. وعلى غرار الآخرين، أصبنا بحبيرة أمل إزاء المضمون الضعيف بشأن هذا الموضوع الذي ظهر في الوثيقة الختامية. إن المنظمة بحاجة إلى هيئة دائمة ترتقي بحقوق الإنسان في كل أرجاء العالم، وترد بسرعة على الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان وتعبير عن أهمية حقوق الإنسان لهذه المنظمة. والتعاون الوثيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بعد تعزيزه سيكون ضروريا. ويجب على المجلس أن يتجنب ازدواجية العمل الذي تؤديه هيئات أخرى، وبخاصة الجمعية العامة. لذلك يجب ألا يكون المجلس نسخة مكررة للجنة حقوق الإنسان تحت اسم جديد. وتطلع قدما إلى العمل مع الرئاسة صوب إيجاد حل مبكر من شأنه أن يضيف قيمة ملموسة لحماية حقوق الإنسان والارتقاء بها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لويزاغا (باراغواي).

إننا نعتبر التسليم بـ "المسؤولية عن الحماية" واحدا من أكثر العناصر إيجابية في الوثيقة الختامية. ويقع الواجب

متحدة أقوى وأشد فعالية: متابعة وتنفيذ الاجتماع العام الرفيع المستوى، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.“

والحق أن على هذه الدورة تقع مسؤولية تنفيذ قرارات الاجتماع العام الرفيع المستوى. وقد أعلن قادتنا بوضوح أن أهداف وغايات مؤتمر القمة للألفية وغيره من المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة تمثل الحد الأدنى المطلوب للتصدي لمسائل عصرنا وتحدياته. ورسالتهم لنا هي أن عام ٢٠٠٥ ينبغي أن يكون سنة لعمل ملموس لتحقيق تلك الأهداف والغايات. ولذلك، يجب علينا أن نستجمع الإرادة السياسية ونتحمل مسؤوليتنا الأخلاقية عن العمل بحق لصالح شعوبنا، التي نجمع باسمها في الأمم المتحدة، عاما بعد عام.

قال الأمين العام، في تقريره ”في جو من الحرية أفسح: نحو تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“، إن مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها، التي يتضمنها الميثاق، تبقى صالحة اليوم ووجهة كما كانت عام ١٩٤٥، وأن المطلوب الآن هو أن تواكب المناقشة والتنظيم الزمن. وإن وفدي يتفق كل الاتفاق مع هذا الرأي. ويجب أن يسترشد عملنا بالميثاق على الدوام، لكن أسلوبنا يجب أن يتكيف بما يلائم تغير الظروف والتحديات. وعلينا، إذ نعمل ذلك، أن نتجاوز وجهات النظر والمصالح الوطنية الضيقة وأن نتناول كل المسائل بطريقة متوازنة ومتكاملة.

وكما قلت الأسبوع الماضي في الاجتماع العام الرفيع المستوى، يؤيد وفدي كل المبادرات الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة ومؤسساتها. ومن الأمور ذات الأهمية لوفدي تعزيز هذه الجمعية، فهي الهيئة العالمية الوحيدة في الأمم المتحدة. وهناك توافق آراء واضح بين الأعضاء على ضرورة إجراء إصلاح عاجل وواسع النطاق للأمم المتحدة، مع أنه لا تزال هناك خلافات بشأن طبيعة الإصلاح ومداه. وقد

كقرار ملء فراغ مؤسسي معني بإنشاء لجنة لبناء السلام، تواكبها حالات فشل هامة، كعدم وجود أي اتفاق في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره. ولا خيار أمامنا سوى أن نبني على أساس العناصر الإيجابية في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة، وأن نوجد حولا مبكرة للمسائل المؤسسية، بصفة خاصة. وينبغي للتقدم في تلك المجالات أن يساعدنا على تكثيف أعمالنا، فنخلص في نهاية المطاف إلى اتفاق على المسائل غير المحلولة في مجالات حيوية، كترع السلاح وعدم انتشاره. وإذا نسلك هذه الطريق، يمكننا أن نجعل من مؤتمر القمة منعطفًا هامًا في تاريخ الأمم المتحدة.

قال الأمين العام، قبل عامين، إننا وصلنا إلى مفترق للطرق؛ وقد تكررت هذه الملاحظة مرارا في المسار المؤدي إلى مؤتمر القمة. فياذن، أين نحن اليوم؟ إننا إذا نظرنا إلى الوراء نحو ما أنجزنا، يبدو لنا أننا أخذنا بنصيحة يوغني بيرا، أحد كبار مشاهير مدينة نيويورك، الذي قال: ”عندما تمر في الطريق على مفترق، خذه!“

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ليونيو خاندو فانتشوك، وزير خارجية مملكة بوتان.

**السيد فانتشوك** (بوتان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بتقديم أحر تهاني وفدي إلى الرئيس، بمناسبة توليه منصب رئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين. ونحن على تمام الثقة بقدرته على أن يقود مناقشاتنا إلى خاتمة ناجحة. وأتني أيضا على سلفه؛ السيد جان بينغ، لمهارته في إدارة أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة وجهوده في التحضير للاجتماع العام الرفيع المستوى، الذي عُقد من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

إن من المناسب أن يكون الموضوع الرئيسي لمناقشات الدورة الستين للجمعية العامة هو ”في سبيل أمم

زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يثني على البلدان التي بلغت، أو تجاوزت، هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، الموجه للمساعدة الإنمائية الرسمية. ونرحب بالجدول الزمني الذي حددته بعض البلدان لتحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، ونحث البلدان الأخرى أن تحذو حذوها على وجه السرعة. كما نحث على تخصيص نسبة ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً، لتمكينها من تحقيق غايات وأهداف برنامج عمل بروكسل، والأهداف الإنمائية للألفية. والقرار الذي اتخذته مجموعة الثمانية بإلغاء الديون الخارجية لـ ١٨ بلداً من البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، بما في ذلك ١٣ بلداً من أقل البلدان نمواً، خطوة نرحب بها. ويأمل وفد بلادي في إيلاء الاعتبار نفسه لكامل فئة أقل البلدان نمواً.

وبوتان، بصفتها بلداً صغيراً وغير ساحلي ويندرج في فئة أقل البلدان نمواً، تعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرها الأساسي لتمويل التنمية. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يسجل تقديره العميق للشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف الذين يدعمون بنشاط جهودنا التنموية. وعلى الرغم من حدوث زيادة ملحوظة في موارد بلدي، فإنه سيكون مضطراً للاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية بعض الوقت، في جهوده لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك بالنسبة للتنمية عموماً.

وفي المنعطف الحالي، نعتبر الدعم المتواصل من جانب المجتمع الدولي لجهودنا الإنمائية مسألة حاسمة. فالتغيير التدريجي والمدرّب في نظام إدارة البلد، والذي بدأ منذ عقود تحت قيادة صاحب الجلالة، الملك جيغمي سينغي وانغتشك، يدخل الآن مرحلة حاسمة. وتجري حالياً مناقشة مشروع دستور للبلاد. واعتماده في المستقبل القريب سيحول البلد إلى ديمقراطية برلمانية. ولكي ينجح نظام الحكم هذا، تحتم

أناطت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي في ٢٠٠٥ بالدورة الستين مهمة تنفيذ بعض قرارات الإصلاح، كما أناطت بها في الوقت نفسه إجراء مزيد من المناقشات والمفاوضات، في المجالات التي لم يتم التوصل إلى توافق آراء بشأنها. يجب أن نواصل جهودنا المبذولة للتوصل إلى توافق في هذه المجالات.

ومن المسائل التي لم تُحل إصلاح مجلس الأمن. لقد تناقشنا في هذه المسألة لفترة تزيد كثيراً عن العقد، لكننا لم نتوصل بعد إلى إجراء قرار. ولا يزال بلدي يدعو إلى اتخاذ إجراء سريع لزيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن وإلى تحسين أساليب عمله. وفي هذا السياق، نكرر تأييدنا لإدخال البرازيل وألمانيا والهند واليابان، بصفة أعضاء دائمين. فقد أثبتت هذه البلدان ما لها من قدرة وإرادة للإسهام في السلم والأمن في العالم. ونعتقد أيضاً أن أفريقيا ينبغي أن تُمثل التمثيل الملائم بعضوية دائمة في المجلس.

والتنمية هي أكثر المسائل إلحاحاً وعجالة لأكثرية الدول الأعضاء. ولا يمكن أن يكون لأي مسألة أخرى ما للتنمية من أهمية، إذ يعيش الملايين من البشر في اليأس والحرمان؛ ولا يمكن أن نحقق السلم والأمن تحقيقاً فعلياً بدون دفع عجلة التنمية. والواقع أنه لا يمكن إطراد الشراكة في المجالات الأخرى بدون تعاون حقيقي في مجال التنمية.

إن أوجه القصور في تنفيذ التزاماتنا المتعلقة بمؤتمر قمة الألفية وغيره من المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة غدت واضحة كل الوضوح. وهناك حاجة إلى عمل المزيد على سبيل الاستعجال للتصدي للحواجز التي تعوق التنمية، والتي تتراوح بين التمويل والديون، والتجارة والحكم العالمي، والقضايا الهيكلية، والبيئة، والعلم والتكنولوجيا.

ووجود مصادر تمويل كافية ويمكن التنبؤ بها مسألة حيوية بالنسبة لنجاح الجهود الإنمائية. ومن ثم، نرحب بأفكار جديدة لإيجاد مصادر مبتكرة للتمويل، وندعو إلى

الدولي، فضلا عن المبادرات الأخرى. والبلدان النامية الصغيرة والفقيرة تتسم بضعف خاص أمام الإرهاب، وتحتاج إلى دعم دولي لمكافحة. وهي أيضا ضعيفة أمام الجريمة عبر الوطنية وتحتاج إلى مساعدة للتعامل معها.

والهجرة الدولية آخذة في التزايد هذه الأيام. وصحيح أن الهجرة توفر الفرص، ولكنها في الوقت نفسه تفرض تحديات خطيرة على بلدان المصدر والبلدان المستقبلة. وتقترب بها مشكلة الهجرة غير القانونية التي تشكل تحديات خطيرة، وبالذات لبلدان صغيرة مثل بلدي. ومن المهم بالتالي، أن تجري الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦ حوارا رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، لمعالجة جميع القضايا المرتبطة بالهجرة.

ووفد بلادي يؤيد جهود الأمين العام المتواصلة لتنظيم أحداث سنوية مكرسة للمعاهدات المتعددة الأطراف، اقترانا بدورات الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نبلغ الجمعية أن بوتان انضمت إلى المعاهدات التالية في الأسبوع الماضي: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، المعني بإشراك الأطفال في الصراع المسلح؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية.

إن بوتان، بصفتها دولة عضوا مسؤولة، تؤيد بالكامل كل المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ومع ذلك، فإن رغبتنا في الانضمام إليها، دائما ما يحد منها افتقارنا إلى القدرة على التعامل مع طائفة المسائل التي تنطوي عليها، والصعوبات التي تصادفها في الوفاء بكتابة التقارير والالتزامات الأخرى. وهذه عقبة خطيرة تواجه العديد من البلدان الصغيرة، وخصوصا أقل البلدان نموا. وثمة حاجة حقيقية إلى البحث عن طرق لتبسيط إجراءات كتابة التقارير

الضرورية أن يكون البلد قادرا على الاحتفاظ بمستوى التقدم الحالي في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي والميدان الأخرى.

إن بلدي يعلق أهمية كبرى على حفظ البيئة وحمايتها؛ حيث أن حياة البشر تعتمد اعتمادا أساسيا على النظم والموارد الطبيعية. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة ما لم نتوصل إلى الاستدامة البيئية. وعلينا أن نلزم أنفسنا بالوفاء بأهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وجدول أعمال القرن ٢١، وبروتوكول كيوتو، ضمن أمور أخرى. وفي بوتان، بذلنا جهودا جادة لإدماج مبادئ وممارسات الاستدامة البيئية في سياساتنا وبرامجنا الإنمائية. وكنيجة لجهودنا لحفظ البيئة، نجحت بوتان في الحفاظ على ٧٢,٥ في المائة من مساحة اليابسة فيها تحت غطاء الأحراج. وإنجازنا المتواضع في هذا المجال، اعترف به على النحو الواجب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، عندما منح صاحب الجلالة ملك بوتان وشعبها جائزة أنصار كوكب الأرض لعام ٢٠٠٥.

وبلدي يؤيد تمام التأييد إنشاء نظام عالمي النطاق للإنذار المبكر لكل المخاطر الطبيعية. وبوتان، التي تنتمي إلى نظام إيكولوجي جبلي شديد الهشاشة، تصبح دائما عرضة لفيضانات الأنهار الجليدية وغير ذلك من الكوارث الطبيعية، بما فيها الزلازل. والتضامن الذي أبداه المجتمع الدولي في العام الماضي، عندما خربت بلدان عديدة على حافة المحيط الهندي بفعل موجات تسونامي العارمة، كان مثاليا، وجديرا بتكراره في مناطق أخرى.

أما الإرهاب فهو تهديد لعين للسلام والأمن. ولا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف. ويتحتم على المجتمع الدولي أن يعمل بحزم لاقتلاع هذا الخطر من جذوره. ونحن ندين الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. وبوتان تؤيد كل الجهود الرامية إلى إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب

ولكننا، جماعيا، كنا أقل مستوى في الأداء في مجالات أخرى، بل وخرجنا في بعض الأحيان بنتائج مفرجة.

ومهمتنا في هذا العيد الستيني ذات شقين: أولا، أن نلزم أنفسنا من جديد، بصفتنا دولا أعضاء، برؤيا الميثاق وقيمه. وثانيا إعادة تجهيز آلية الأمم المتحدة بالأدوات اللازمة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

تقدم نتائج اجتماع القمة (القرار ١/٦٠) خطة للمضي قدما فيما ينبغي عمله. وكانت نيوزيلندا تود تحقيق المزيد من التقدم في عدد من المجالات، من قبيل التوصل إلى اتفاق أكثر تفصيلا حول إنشاء مجلس حقوق الإنسان ومنح سلطة أكبر للأمم العام لإدارة الموارد مقابل زيادة مساهمته. ونأسف بشدة لعدم تأييد اتخاذ المزيد من تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار.

غير أن مما يشجعنا الإنجازات الكثيرة التي تحققت، بما في ذلك الاعتراف بضرورة تقديم المزيد من المعونات بشكل أفضل، وإقامة لجنة بناء السلام، ومضاعفة الموارد المخصصة لمفوضية حقوق الإنسان، والتسليم "بمسؤوليتنا المشتركة عن الحماية".

إن موضوعنا في الجمعية العامة هو تنفيذ التعهدات التي قطعناها على أنفسنا في اجتماع القمة. ونتحمل مسؤولية مشتركة عن أداء المهمة المنوطة بنا. وسأقتصر في تعليقي هنا على نتائج اجتماع القمة.

تعرب نيوزيلندا عن سرورها بنتائج اجتماع القمة فيما يتعلق بالتنمية. فهي تمثل التزاما مشتركا لجميع الدول بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتسلم بالشراكة الهامة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في الاستخدام الفعال للمعونات.

وقد زادت نيوزيلندا هذا العام مساعيها الإنمائية بمعدل ٢٣ في المائة. وتركز برامجنا للمساعدة الإنمائية الرسمية

وغير ذلك من الالتزامات، وتوفير المساعدة التقنية والمالية للبلدان المحتاجة إليها.

ويتعين علينا أن نستجيب لنداء الأمين العام الذي قال،

"لا بد لإجراءنا أن تكون عاجلة، شأنها في ذلك شأن احتياجاتنا، وأن تكون على نفس النطاق... وأنه فقط من خلال العمل الحاسم الآن، سوف يمكننا، على السواء، أن نواجه تحديات الأمن الملحة، وأن نحرز نصرا حاسما في المعركة العالمية ضد الفقر بحلول عام ٢٠١٥". (A/59/2005، الفقرة ٢٣).

ونعتقد أن وقت العمل قد حان الآن. ويجب ألا ندع الفرصة تفلت من أيدينا. وأتمنى للجمعية العامة دوام النجاح في هذه الدورة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة روزماري بانكس، رئيسة وفد نيوزيلندا.

**السيدة بانكس** (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): قبل ستين سنة، أحرر رئيس وزراء نيوزيلندا، بيتر فريزر، الممثلين في مؤتمر سان فرانسيسكو أن هدف المؤتمر الوحيد ينبغي أن يكون،

"إنشاء منظمة عالمية تعمل بحق، وأن تشكل الخلفية لتقدم منظم نحو الأمن والازدهار والسعادة لكل الشعوب وكل الأمم."

وقال إن المنظمة الجديدة لن تعمل إلا إذا كان أعضاؤها مصممين على التمسك بالتزاماتهم ومبادئهم.

واليوم، ما زال المفهوم الأساسي للأمم المتحدة قويا كما كان. ويمكننا أن نفخر عن حق بإنجازاتها في ميادين عديدة، منها المساعدة الإنسانية والتنمية وحفظ السلام.



لقد أدان زعماءنا بصوت واحد وبشكل صريح جميع أشكال الإرهاب. ويجب أن ننطلق بناء على هذا ونفي بتعهداتنا من أجل الانتهاء من المفاوضات حول إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي في نهاية هذه الدورة. وستواصل نيوزيلندا العمل بشكل وثيق مع أصدقائنا في منطقة المحيط الهادئ لتحسين قدراتنا الجماعية على تحديد التهديدات الإرهابية أو منعها أو التصدي لها. وإننا نؤمن بأن اشتراطات توحيد عمليات الإبلاغ، التي تحددها قرارات مجلس الأمن، ستكون خطوة تجاه تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تؤيد الدول الأعضاء الآن استراتيجية الأمين العام لمكافحة الإرهاب.

ومن أبعد إنجازات اجتماع القمة أثرا، كما أقرت ذلك بلدان كثيرة، قبولنا الجماعي بأن هناك مسؤولية مشتركة عن حماية السكان من جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. ويجب أن نستعد جميعا الآن لمساعدة الأمم المتحدة على إنشاء القدرة في مجال الإنذار المبكر المشار إليها في وثيقتنا الختامية. ومن الضروري أن نقوم، عند الحاجة، بتنفيذ ما اعترمناه واتباع المبادئ التي اتفقنا عليها.

وفي هذا السياق، تود نيوزيلندا أن تؤكد من جديد التزامها بإلغاء حالات الإفلات من العقاب بالنسبة للمسؤولين عن ارتكاب أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي. لقد كان اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لحظة تاريخية للأمم المتحدة، لحظة أظهرت مدى اتساع وعمق الإرادة السياسية لإنهاء الإفلات من العقاب وتأمين سيادة القانون.

إن عدم الإشارة إلى الالتزام بإنهاء الإفلات من العقاب، أو إلى أي إقرار بالمساهمة المركزية للمحكمة الجنائية

على القضاء على الفقر، مع التركيز، بصفة أساسية، ولكن بشكل غير حصري، على بلدان منطقة المحيط الهادئ. ونسعى من أجل التصدي لمسائل فعالية المعونات، والمشاكل الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتمكين المرأة، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والتعليم للجميع، والتنمية المستدامة، وإمكانيات المشاركة في التجارة.

وفيما يتعلق بالتجارة، نتطلع إلى التوصل إلى نتائج طموحة في جميع جوانب برنامج الدوحة للتنمية، بما في ذلك في الزراعة، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وإلغاء إعانات التصدير، وإجراء تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي المشوه للتجارة. ولا يزال تحسين تماسك واتساق السياسات التجارية والمبادرات الإنمائية يشكل عنصرا حاسما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ترحب نيوزيلندا بقرار إنشاء لجنة لبناء السلام للمساعدة على الخروج من دائرة الصراع عن طريق التنسيق الأفضل لجهود الإنعاش الدولية الطويلة الأجل وضمان إيلاء الاهتمام السياسي المطرد لمن يحتاجونه. ويجب أن تتحرك الآن بسرعة لإنشاء هذه اللجنة وتمكينها من العمل بحلول كانون الأول/ديسمبر هذا العام. ونتطلع إلى رئيس الجمعية العامة في أن يبادر إلى إجراء المشاورات من أجل تحقيق هذا الهدف. لقد تمت مناقشة العناصر الأساسية للإطار بشكل مطول وبالتفصيل. وإننا نستطيع بالتأكيد، وبتوفر حسن النية والتصميم، أن نتوصل إلى اتفاق في الأسابيع القليلة القادمة حول صفقة في هذا الشأن. ويجب أن تضمن هذه الصفقة تحقيق عضوية متوازنة وترتيبات مرنة في تقديم التقارير. ونحذر من التشدد الكبير في معايير تقديم المساعدة، ويحدونا الأمل في أن تتمكن جميع الدول التي تحتاج إلى المساعدة من الاتصال باللجنة.

الزمالة البناءة في اللجنة المخصصة المعنية بحقوق المعوقين كان أمرا غير عادي. ونيوزيلندا على ثقة بأنه سيكون من المستطاع الانتهاء من المفاوضات في عام ٢٠٠٦ إذا ما أتيح للجنة المخصصة أن تجتمع لمدة ثلاثة أسابيع في كانون الثاني/يناير القادم.

إن قدرتنا الشاملة على تعزيز الأمم المتحدة في مجالات التنمية والأمن وحقوق الإنسان سيتم تعزيزها عن طريق تنفيذ التعهدات التي قُطعت في اجتماع القمة بشأن إصلاح الأمانة العامة والإصلاح الإداري. ومن الضروري، بصفة خاصة، أن نحسن الفعالية الإدارية للأمين العام ومساءلته. ويجب أن تتاح له، كما طلب، الأدوات التي يحتاج إليها لإدارة الأمانة العامة.

ونؤيد بقوة استعراض جميع القواعد والأنظمة المتعلقة بالميزانية وبالموارد البشرية واستعراض الولايات. كما نؤيد زيادة التركيز على ضمان إتباع السلوك الأخلاقي من جانب جميع موظفي الأمم المتحدة. ونعتقد أن وضع مدونة لأخلاقيات السلوك على نطاق المنظومة وإنشاء مكتب مستقل للقواعد الأخلاقية يمكن أن ييسر ذلك الأمر. وترحب نيوزيلندا أيضا بالالتزام بتعزيز مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية.

تدعو الوثيقة الختامية إلى الإصلاح المبكر لمجلس الأمن، وسوف تستعرض الجمعية العامة التقدم المحرز بشأن هذه المسألة بنهاية هذا العام. ولا تزال نيوزيلندا تعتقد أنه من الضروري أن يكون مجلس الأمن أكثر فعالية وأكثر تمثيلا في القرن الحادي والعشرين، بالرغم من أنه لا تساورنا أية أوهام بخصوص صعوبات التوصل إلى اتفاق حول هذا الموضوع.

وفي نفس الوقت، ينبغي أن نجدد جهودنا من أجل تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وبالنسبة إلى الكثير من

الدولية في تحقيق هذا الهدف، يشكل أحد النماذج العديدة للصلح الدال في نتائج اجتماع قمنا.

ويسرنا بوجه خاص أن الزعماء قد أدركوا ضرورة الانتهاء، أثناء هذه الدورة، من إجراء المفاوضات حول مشروع بروتوكول للاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وسيشكل هذا المشروع أولوية رئيسية لنيوزيلندا. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تساهم بشكل بناء في هذه العملية، حتى يمكننا التوصل إلى اتفاق حول صياغة بروتوكول في هذا الشأن، وبيان دعمنا الكامل للأعمال التي يضطلع بها موظفو الأمم المتحدة في الميدان.

وترحب نيوزيلندا بالتشديد في الوثيقة الختامية على حقوق الإنسان. وتمثل مضاعفة ميزانية مفوضية حقوق الإنسان وتعزيزها اعترافا متأخرا بالفجوة القائمة بين توقعات إيصال الموارد وتوفير تلك الموارد.

وبينما أحرز شيء من التقدم من خلال قرار اجتماع القمة بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان، فإننا نأسف لضيق الفرصة للتوصل إلى اتفاق حول تفاصيل ولاية المجلس وعمله، بالرغم من تأييد الأغلبية الساحقة من الأعضاء لهذه الصفقة. ولا يمكن السماح لأقلية ضئيلة بأن تمنع إنشاء هذا المجلس.

وعلى مدار الأسابيع القادمة، يجب أن نضاعف جهودنا لترجمة ذلك الدعم الواسع إلى نقاط محددة حول الشكل الذي سيكون عليه المجلس وولايته. وستطلع إلى أن يضع الرئيس برنامج عمل يهدف إلى الاتفاق حول التفاصيل.

وتتمثل أولويتنا الثانية بالنسبة لحقوق الإنسان في الدورة الستين في الانتهاء من المفاوضات حول مشروع اتفاقية بشأن حقوق المعوقين. إن ما تحلت به الوفود من روح

إلى الأمم المتحدة. ونشعر بالفخر والحماس لكوننا جزء من هذه المنظمة العظيمة.

ومع ذلك، ينبغي أن يكون لاحتفالاتنا هدف نبيل يتجاوز تكريم الماضي والحاضر. وينبغي أن يتركز الاهتمام في هذه المناسبة على الطريق الطويل أمامنا. وإذ نستلهم الإنجازات التي تحققت خلال الأعوام الستين الماضية، علينا أن نمضي قدما بعزم قوي وثقة وحيوية لمواجهة التحديات التي تنتظر هذه المنظومة في المستقبل.

وولايات ميكرونيزيا الموحدة لا تدعي الاعتقاد بأن المشاكل التي يتعين علينا مواجهتها سهلة؛ فهي ليست كذلك. وبينما يوجد بيننا اختلاف في الآراء بشأن الأسلوب الذي يكفل مواجهتها بفعالية، فإن ما يشجع وفدي هو توافق الآراء الواسع الذي تم التوصل إليه أثناء الاجتماع العام الرفيع المستوى المعقود في الأسبوع الماضي بشأن ضرورة التصدي بصورة أو بأخرى لمسألة إصلاح الأمم المتحدة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وكلما تم ذلك في وقت مبكر فهو أفضل من تأخيره. ولا شك لدينا أن التوافق في الآراء قد تحقق اقتناعا منا بأن الأمم المتحدة، مع كل أوجه قصورها، ما زالت تمثل أفضل أمل للإنسانية لحل مشاكلها على المستوى المتعدد الأطراف. وإذا كان الأمر كذلك، كما يؤمن بلدي بشدة، فلا بد من إصلاح هذه المنظمة لكي تعبر عن واقع حاضرنا وتحقق مقاصدها الصعبة، التي كرسها الميثاق، بفعالية وكفاءة. وللمحافظة على مصداقية منظمنا واستدامتها طويلة الأجل، ومن أجل الملايين من البشر في جميع أنحاء المعمورة الذين يعقدون آمالهم على الأمم المتحدة، لا بد من إصلاح هذه المنظمة. ووفدي يؤيد تماما النداء الذي انطلق في قاعة الجمعية العامة للإصلاح الشامل.

وعليه، يجب أن ندرس إصلاح مجلس الأمن دراسة شاملة. فتحديات القرن الحادي والعشرين تتطلب منا أن

الدول الأعضاء، التي نادرا ما تشغل مقعدا غير دائم في المجلس، إن شغلته، ينبغي أن تتاح لها وسائل أخرى للمشاركة في قرارات المجلس والمساهمة في مناقشاته.

وقد أظهرنا، بوصفنا دولا أعضاء، عند الانتهاء من صياغة الوثيقة الختامية لاجتماع القمة مزيجا من الشجاعة وروح الابتكار، من ناحية، وعنادا وترددا، من ناحية أخرى. وتوفر لنا فترة التنفيذ القادمة فرصة ثانية لتعويض اللحظات التي سمحنا فيها بأن نفوت على أنفسنا فرصة التوصل إلى اتفاقات. إننا نضع ثقتنا في رئيسنا لكي يقيم الهياكل اللازمة للعمل الجاري ويكون حافزا يدفعنا للعمل ويشد أزرنا.

في الختام، أود أن أقر بالمساهمة القيمة للغاية التي قدمها الرئيس السابق، السيد بينغ، على مدار العام الماضي، ونشكره على ذلك.

**الرئيس بالنياية** (تكلم بالأسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونورا بل لورين روبرت، نائب وزير خارجية ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

**السيد روبرت** (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (تكلم بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتهنئة للرئيس إلياسون على انتخابه لترؤس مداولاتنا خلال هذه الدورة البالغة الأهمية للجمعية العامة. وأثنى على رئيسنا المنتهية ولايته، معالي السيد جان بينغ، رئيس الدورة التاسعة والخمسين، وعلى أميننا العام لجهودهما الدؤوبة وإسهاماتهما الكبيرة في نجاح الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي اختتم أعماله قبل أسبوع.

هذا العام، وفي هذه الدورة التاريخية، نحتفل بمعلم هام في التاريخ الثري لهذه المنظمة مع احتفالنا بالذكرى السنوية الستين لإنشائها. وبالنسبة لنا في ميكرونيزيا، فهي مناسبة نحبي فيها الذكرى السنوية الخامسة عشرة لانضمامنا

حد سواء. والاستخدام المسؤول والنشر الفعال للمعلومات المفيدة هو مفتاح تحرير البشرية من الجهل، وبالتالي، فهو ضروري للتقدم الاجتماعي-الاقتصادي. وعليه، يجب تشاطر وسائل جمع المعلومات وتقييمها ونقلها، كما يجب أن توضع في خدمة البشرية. ولذلك، ما فتئ بلدي يضم صوته إلى أصوات البلدان الأخرى التي تطالب بتعاون عالمي في إطار عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات. فتلك خطوة إلى الأمام على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبدونها، لن تعني تلك الأهداف شيئا كثيرا.

ولنفس هذا السبب، تؤيد حكومة بلدي مجتمع الديمقراطيات وتشارك في أنشطته. ونرى أن إضفاء الصفة الديمقراطية على مؤسسات الحكم والشفافية في صنع السياسات العامة- مع مراعاة الظروف المحلية- أمر لا ينفصل عن التقدم الاقتصادي والأمن الجماعي. وعلى أي حال، فإن عمل ذلك المجتمع لا يتعارض مع الأهداف الإنمائية للألفية بل يعززها، وبمعنى أوسع فإنه يعزز الغايات العريضة الكامنة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولا نحتاج إلى الكثير من الحكمة لكي ندرك أن بلدي، الدولة الجزرية النامية الصغيرة، يتعرض للآثار البالغة الخطورة الناتجة عن تغير المناخ العالمي. ومنذ انضمامنا إلى عضوية الأمم المتحدة قبل ١٥ عاما، فإننا نثير هنا وفي المحافل الأخرى مسألة تغير المناخ وأثرها السلبي على الدول الجزرية النامية الصغيرة. وبالنسبة لنا، فهي مسألة تتعلق بالأمن والبقاء. وأكد على ندائنا للبلدان التي لم تصدق على بروتوكول كيوتو بعد أن تفعل ذلك فوراً وبدون مزيد تأخير.

وقبل أسبوع واحد، وخلال الاجتماع العام الرفيع المستوى، فإن الرئيس جوزيف إروسمال، شأنه شأن رؤساء ميكرونيزيا الذين سبقوه، قد استرعى الانتباه إلى التحديات

نفعل ذلك. وأستميح الأعضاء عذرا، فإنني لا أريد الخوض في التفاصيل هنا، لأن موقف حكومة بلدي بشأن هذه المسألة قد أُعلن في مناسبات عدة. وأود أن أشدد فحسب على مطالبتنا بضم اليابان وألمانيا، من بين البلدان المتقدمة النمو، كعضوين دائمين في مجلس الأمن، لأننا نعتقد أنهما ستسهمان بشكل كبير في صون السلم والأمن. ولهذه الأسباب آنفة الذكر، نؤيد أيضا ضم الهند، البلد النامي، كعضو دائم في المجلس. وعلاوة على ذلك، سنؤيد ضم بلدان نامية من مناطق أخرى، إذا كان ذلك يعبر عن اختيار تلك المناطق. ونحث الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات جريئة وحاسمة بشأن هذا الموضوع.

لقد حان الوقت لحذف المواد المتعلقة بـ"الدولة العدو" من ميثاق الأمم المتحدة. فقد أصبحت بالية منذ وقت طويل. والوثيقة الختامية تعكس هذا الواقع عن حق.

وما كان للجمعية العامة الستين أن تعقد في وقت أكثر ملاءمة من ذلك. فهي يمكن أن تضطلع بتلك المهمة النبيلة وإن كانت غير مستكملة لتعزيز وتيسير التنفيذ الكامل لنتائج اجتماع القمة المعقود في الأسبوع الماضي. وليس أمامنا بديل عن إتمام ما لم يستكمل بعد.

واتساقا مع جدول الأعمال الواسع لمناقشائنا، نود أن نؤكد على الأهمية الكبيرة التي نوليها للمرحلة الثانية من المؤتمر العالمي لمجتمع المعلومات التي ستعقد في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر. وفيما يتعلق ببلدي، الذي ينتشر سكانه في العديد من الجزر على مساحة شاسعة من المحيط الهادئ، فإن الوصول إلى تكنولوجيا للمعلومات والاتصالات يوثق بها وبأسعار معقولة هو أمر أساسي للتقدم الاجتماعي - الاقتصادي لشعبه. غير أن تسخير قوة تلك التكنولوجيات لا يفيد إلا القلة. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن يكون الموقف مفيدا لنا جميعا، البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على

الصحيح وبنبغي الإشادة بها. وتدرك حكومتي العقبات السياسية التي يواجهها الطرفان وتشجعهما على مواصلة المسيرة نحو تسوية سلمية لتجربة كانت طويلة ومعقدة وبغضبة. ونطالب كلا الطرفين ببذل قصارى جهدهما في السعي بنشاط إلى إجراء مفاوضات سلمية. وبنبغي ألا يرضيا حتى يأتي اليوم الذي يتمكن فيه الأطفال الإسرائيليون والفلسطينيون من اللعب جنبا إلى جنب والعيش في سلام، وبلا خوف.

وبلدي باعتباره بلدا فتيا خرج من نظام الوصاية التابع لهذه المنظمة فإنه يعلق آمالا كبيرة على الأمم المتحدة. ولا ينبغي للأمم المتحدة وقد بلغت سن الستين عاما أن تفكر في التقاعد. بل على العكس، حان الوقت لكي تعزز هذه المنظمة العظيمة نفسها وتكرس طاقاتها من جديد للتصدي بشكل فعال وكفاءة لتحديات الألفية الجديدة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فشيا مبونغي دلاميني، رئيس وفد مملكة سوازيلند.

**السيد دلاميني** (سوازيلند) (تكلم بالانكليزية): أتشرف وأفتخر بالإدلاء ببيان بلدي، وهو ما كلفني به جلالة الملك مسواتي الثالث.

يسعدني أن أنقل إليكم التحيات وأطيب التمنيات من جلالة الملك مسواتي الثالث، وجلالة الملكة الأم، وكل الأمة السوازية.

وأود باسم وفدي أن أهنئ السيد إلياسون على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين. إن مملكة سوازيلند واثقة بأن مهاراته الدبلوماسية وخبرته الكبيرة في الشؤون الدولية ستحقق لأعمال الجمعية العامة نتائج ناجحة في المهمة الشاقة المتمثلة في الإصلاح والتغيير.

الكبيرة التي تواجه بلدنا والدول الجزرية النامية الصغيرة الأخرى في انتهاج طريق التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأؤكد مرة أخرى على نداءهم، وعلى الضرورة الملحة لأن يقوم المجتمع الدولي بالتنفيذ الكامل والفعال لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية النامية الصغيرة. فهذه الاستراتيجية توفر لتلك البلدان سبيلا إلى الأمام، وتؤدي دورا حاسما في قدرتنا على تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وكأن بلدي لا تكفيه الأعباء التي ينوء بها لكل التحديات الكبيرة التي تكلمت عنها، فقد أصبح الارتفاع المتزايد في تكلفة الوقود والأثر السليبي لذلك على جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية وانتهاج طريق التنمية المستدامة مبعث قلق بالغ. وهذه الأزمة تؤكد على ما نبهت الدول الجزرية النامية الصغيرة إليه من ضرورة تسريع جهود البحث والتطوير وتشاطر التكنولوجيات في مجالي الطاقة المتجددة والمصادر البديلة للطاقة. وناشد المجتمع الدولي أن يساعدنا في هذين المجالين.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أكرر النداء الذي وجهه رئيسنا خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن مواصلة تعزيز التعاون والصلات بين الأمم المتحدة وبلدان المحيط الهادئ، مثل بلدي.

إن الحاجة إلى التواجد الفعلي لمنظومة الأمم المتحدة وانخراطها المستمر في عملياتنا الإنمائية هي الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ولا يمكننا قبول فكرة عدم استحقاق بلدنا لتواجد حقيقي للأمم المتحدة فيه.

لقد شهدنا خلال الأشهر القليلة الماضية بؤادر مشجعة في الشرق الأوسط. فلانسحاب التاريخي لإسرائيل من قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية خطوة في الاتجاه

الدبلوماسية و جهوده للتوحيد - التي تعرضت لاختبارات قاسية - في الحفاظ على تركيز المنظمة على التعامل مع القضايا الحاسمة التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم.

ولتلك الأسباب، تعتقد مملكة سوازيلند أن هذه الدورة تتيح لنا فرصة للمزيد من دفع عجلة عملية الإصلاح، ليس لجعل المنظمة تتسم بالكفاءة والفعالية فحسب بل أيضا لضمان التنفيذ الكامل لبرامج العمل التي اعتمدت في المؤتمرات العالمية السابقة.

ولذلك نرحب بالقرارات التي اتُخذت في المؤتمر الاستعراضي للأهداف الإنمائية للألفية الذي اختتم أعماله مؤخرا. فهذه القرارات في الحقيقة ستضعنا على الطريق نحو إحداث أثر كبير في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكل بلد.

وما زالت التحديات تعترض سعينا إلى تحقيق عالم أكثر أمنا وأمانا. فالموجة الأخيرة من التفجيرات الإرهابية في أنحاء مختلفة من العالم مؤشر واضح على وجوب مكافحتنا لتلك الآفة المستشرية بشكل ملح. إن اعتماد الاتفاقيات الثلاث عشرة التي تغطي مختلف جوانب الإرهاب يثبت التزامنا الراسخ بهذا المسعى.

وتؤيد مملكة سوازيلند دعوة الأمين العام إلى صياغة مشروع صك شامل يمكننا من مكافحة الإرهاب بشكل جماعي وفعال.

وما زالت التوترات والصراعات داخل الدول وفيما بينها، التي تضر التنمية والإنتاجية، تؤثر سلبا في أنحاء عديدة من العالم. ويغذي هذه الصراعات الاتجار غير المشروع والآخذ في التزايد بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تسبب الموت والتشريد لآلاف الأبرياء كل عام.

وفي ذلك الصدد، تدعم مملكة سوازيلند جهود الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في مجال منع الاتجار غير

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي قام به سلفه السيد جان بينغ، وزير خارجية غابون، الذي أدار الدورة الماضية باقتدار وبشكل مهد به الطريق للتغيير في عام ٢٠٠٥. إنه يسلم قيادة هذه الهيئة في وقت عصيب - وقت يتعين علينا فيه أن نتخذ إجراءات ملموسة وحازمة لإحداث هذا التغيير. ونتمنى له الخير وكل النجاح في مساعيه المقبلة.

إن هذه المناسبة بالغة الأهمية، حيث نحتفل بالذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة في وقت نخطط فيه المسار ونعتمد مبادئ توجيهية واضحة لإعداد المنظمة للدور الفعال الذي يجب أن تؤديه في القرن الجديد. كما أننا نحملنا المسؤولية وقبلنا التحدي المتمثلين في ضمان قدرة الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين على تحقيق تحسينات حقيقية في حياة شعوب العالم.

ونظرا لإسهامات الأمم المتحدة في السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان في العالم، نعيد تأكيد إيماننا بالمنظمة، وسنواصل العمل على تحقيق أهداف الميثاق من خلال تعزيز منظومة الأمم المتحدة وتنشيطها.

لقد شهد المجتمع الدولي في السنوات الخمس الماضية مزيجا مختلطا من النجاحات والحن والاضطرابات كانت عواقبها ملموسة في شتى بقاع العالم. إن بعض هذه المشاكل الناتجة عن الأنشطة البشرية والكوارث الطبيعية - مثل الإرهاب والحروب والسونامي وإعصار كاترينا - بلغت مدى لا مثيل له.

وبسبب بعض هذه الأحداث تواجه الأمم المتحدة لأول مرة في حياتها تحديا لدورها المحوري في حفظ السلم والأمن والسلامة العالمية. ولحسن الطالع، ظلت الأمم المتحدة قوية، والفضل في ذلك يعود بصفة خاصة إلى القيادة الحكيمة لأميننا العام، السيد كوفي عنان، الذي نجح بمهاراته

ولكن تبقى سوازيلند قلقة إزاء الصراع في الشرق الأوسط، الذي ما زال يهدد السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن خارطة الطريق تملك مفتاح الوصول إلى نتيجة إيجابية لهذه المسألة ونحث المجموعة الرباعية على مواصلة جهودها حتى تزيل الخلافات بين الطرفين.

ورغم ترحيبنا بالجهود الإيجابية التي تبذلها حكومة إسرائيل للانسحاب من بعض أجزاء الأراضي المحتلة، نحث كلا الطرفين على الالتزام بوقف شامل لجميع أعمال العنف، ولا سيما الموجه إلى المدنيين، وإلا فسيظل إحراز تقدم فعلي أمرا بعيد المنال. ولا نزال متفائلين بقرب التوصل إلى حل لهذا الصراع ومستمرين في حث كلا الطرفين على مواصلة الأخذ بنهج عملي وبناء في مساعهما للتوصل إلى حل.

وقد نجح اجتماع القمة لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد مؤخرا في تسليط الضوء على محنة أفريقيا بوضوح غير مسبوق. وتتمثل المفارقة بأفريقيا في الفقر المفرط والمتزايد لشعبها الذي يعاني كثيرا من المشاكل، بما فيها اعتلال الصحة، وذلك في أرض حبتها الطبيعة ثروة كبيرة من الموارد الطبيعية. وقد أصبح هذا واضحا بدرجة متزايدة على مدى العقد الماضي، بينما رأينا شواهد على تراجع الفقر في مناطق أخرى من العالم.

والمرض، وبصفة رئيسية الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من الأسباب والنتائج الرئيسية للفقر في مناطق كثيرة من أفريقيا. ولا تزال هذه الأمراض تضر بالحالة الصحية في البلدان الأفريقية، فتوقف المكاسب الصحية التي تحققت في السنوات السابقة بل وتسبب انتكاسها. ويقع الفقراء في شرك الفقر المعقد الذي يؤدي فيه انخفاض الدخل إلى انخفاض الاستهلاك، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض القدرة وانخفاض الإنتاجية.

المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. وندعو مرة أخرى إلى اتخاذ إجراءات حازمة ضد إنتاج هذه الأسلحة على نطاق واسع، وبنفس الطريقة التي نتعامل بها مع منتجي المخدرات.

والعمل الجماعي في عصر العولمة هذا سيكون ضروريا لأنه ما من دولة تستطيع أن تصل وحدها إلى حلول للتحديات التي نواجهها. وفي ذلك السياق، نرحب بمختلف المبادرات الجاري تنفيذها حاليا والرامية إلى إشراك المنظمات الإقليمية حتى تقوم بدورها في التصدي للتحديات داخل مناطقها.

وما فتئت هذه الشراكات تتبلور، وعلينا الآن أن نعطيها جوهرًا من خلال تهيئة الأطر المناسبة وأساليب المواءمة وتبادل القدرات والموارد لعملنا هذا.

ونحن في أفريقيا نعتبر التعاون بين الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ذا قيمة كبيرة. فعلى سبيل المثال، ما زالت بعثات حفظ وبناء السلام تعزز مبادرات السلام في منطقتنا. ولكني أود أن أشدد هنا على أن عمليات حفظ السلام يجب أن تصاحبها الجهود الإنسانية، بكل الإلحاحية التي تقتضيها هذه الحالات.

ولقد أظهر الزعماء الأفارقة إرادتهم السياسية، لكنهم يفتقرون إلى الموارد لحل الأزمات في أفريقيا. ولهذا السبب نناشد المجتمع الدولي أن يزيد دعمه للإتحاد الأفريقي حتى يعزز قدراته وآليته للاستجابة.

وتؤيد مملكة سوازيلند الدعوة إلى اتباع نهج متكامل تجاه تسوية الصراعات في قارتنا، ونحن نؤيد أيضا الفكرة القائلة بأن الإتحاد الأفريقي هو الجهاز الأفضل لتعبئة جهود أعضائه، والأهم من كل ذلك أنه الجهاز الأفضل لاتخاذ الإجراءات الوقائية قبل تدهور الحالات.

المناعة البشرية/الإيدز على كل من النساء والفتيات. فما زالت مجتمعاتنا في أفريقيا منكوبة ببلاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذا الوباء يشكل أزمة طبية بقدر ما يشكل أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية. ولعدم وجود علاج منظور، فسيظل يستنفذ الموارد المالية والبشرية الأساسية ذات الأهمية الحاسمة للتنمية. وتتعاون حكومي من جانبها مع المجتمعات المحلية على إيجاد حلول ذاتية لهذه المشكلة. ولا نزال نشعر بالامتنان للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وغيره من الوكالات الدولية على المساعدة والدعم اللذين توصل هذه الجهات تزويدنا بهما في حربنا على هذا المرض القاتل.

ولا شك في أن البلدان النامية مصممة على محاربة الفقر بإيجاد وظائف لشعوبنا. وبينما نؤدي دورنا في تعبئة الموارد المحلية، أود أن أناشد العالم المتقدم النمو أن يفي بالتزاماته بدعمنا. ذلك أن المساعدة الفعالة من جانب المجتمع الدولي للنهوض بنوعية الخيارات الاقتصادية المتاحة أمر ضروري، وكذلك الالتزام الثابت غير المقيد بشروط.

وترى مملكة سوازيلند أن برنامج الدوحة للتنمية بحاجة إلى دفعة جديدة، وأن على البلدان الصناعية معالجة احتياجات البلدان النامية. ونطالب بتحسين سبل الوصول للأسواق، وبخاصة الأسواق التفضيلية مع تخفيض التعريفات والحوافز غير الجمركية التي تعوق التجارة مع البلدان الصناعية.

وفيما يتعلق بمسألة إصلاح الأمم المتحدة، تؤيد مملكة سوازيلند مجموعة المقترحات الواسعة النطاق التي طُرحت لتنشيط منظمنا في إدارتها لشؤوننا. ونرى أن دور الجمعية العامة يلزم تعزيزه بدرجة كبيرة لتمكينها من إنجاز المهام الموكلة إليها في الأصل من قبل الميثاق. وينبغي أن تغتنم الجمعية العامة، بصفتها أكثر هيئات الأمم المتحدة ديمقراطية

وترى مملكة سوازيلند أنه توجد تكنولوجيات معتدلة التكلفة نسبيا في عالمنا الحديث يمكن أن تقلل من تأثير المرض على الفقراء. وقد أظهرت التجارب أن الاستراتيجيات والتدخلات الصحية الناجعة يمكن أن تحد بشكل ملحوظ وفعال من الثمن الباهظ الذي تقتضيه هذه الأمراض القاتلة. ولحسن الحظ أن الأهداف الإنمائية للألفية تشير إلى طريق التقدم.

ونرى أنه يتحتم إيجاد صندوق تضامن عالمي لاستئصال الفقر المدقع وإبرام اتفاق في نطاق إطار منظمة التجارة العالمية بشأن براءات الاختراع، وأهما سيسكان خطوتين في الاتجاه الصحيح، حتى يمكن لبلداننا توفير الدواء للجميع.

والصحة مدخل قوي للحد من الفقر، وسوف يسهم التخفيف من عبء المرض على الفقراء في تحسين حالتهم الاجتماعية.

ويؤذن هذا العام أيضا بعلامة فارقة أخرى في تقويم الحركة من أجل المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، هي استعراض مرور ١٠ سنوات على صدور إعلان ومنهاج عمل بيجين. فقد اجتمعت النساء في عام ١٩٩٥ في بيجين واتخذن خطوة هائلة للأمام. وعندئذ أصبح معترفا بالمساواة بين الجنسين كعنصر حاسم من عناصر التنمية والسلام في جميع البلدان بلا استثناء. وقد أحرز بعض التقدم. فعلى سبيل المثال، طرأت زيادة كبيرة على عدد الفتيات المقيّدات بالتعليم الابتدائي الآن. ذلك أن للاستثمار في المرأة أهمية فائقة لكفالة التنمية المستدامة. وخلال هذه الدورة، يجب أن نحاول الوفاء بالتحدي الذي عبر عنه الميثاق الموضوع منذ ٦٠ عاما، وهو الحقوق المتساوية للرجال والنساء.

وإذ ننوه بهذا التقدم، نسلم بالتحديات الجديدة التي نشأت بعد ذلك، كالأثار التي يحدثها وباء فيروس نقص



حد غير معقول. وقد كان اجتماع القمة لعام ٢٠٠٥ مرحلة هامة في استكشاف صيغ مقبولة من الأطراف وفي اعتماد أهداف سيؤدي بنا تطبيقها إلى تحقيق التنمية والأمن.

وبعض القرارات المتخذة في اجتماع القمة كانت للأجل المتوسط وبعضها كان للأجل الطويل في طابعه. ولكننا نرى أن مهمتنا الأساسية هي كفالة تنفيذها الكامل وعدم السماح للقصور الذاتي بإعاقتنا عن ذلك، كما كان الحال في عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها في المجالات الثلاثة المتعلقة بالتنمية والأمن وحقوق الإنسان يتطلب تكييفاً مناسباً ونشطاً من جانب منظومة الأمم المتحدة بكاملها. وفي هذا الصدد، نرى من المهم أن نبدي الملاحظات التالية. أولاً، بغض النظر عن مدى أهمية إصلاح الأمم المتحدة وتحديثها، لا يوجد في الوقت الراهن بديل عن هذه المنظمة.

ثانياً، سيؤثر المزيد من الإبطاء في إصلاح أهم هيئات الأمم المتحدة، بشكل سلبي، على دورها في العالم الحديث. وهناك خطر حقيقي يتمثل في أنه إذا أخفقت الأمم المتحدة في اتخاذ الإجراءات اللازمة، سينتقل دورها التنسيق تدريجياً إلى هياكل دولية أخرى، تفتقر إلى مستوى التمثيل الواسع النطاق الذي تتمتع به الأمم المتحدة.

ثالثاً، إن إصلاح الهيئات الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة - وهي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - ينبغي أن يحقق التوازن في أعمالها. وفي ذلك الصدد، نرى أن من مصلحتنا المشتركة ألا تطول عملية إصلاح مجلس الأمن. وينبغي الاضطلاع بها أثناء الجزء الرئيسي من الدورة الستين، قبل انتهاء العام.

رابعاً، ينبغي إيلاء الأولوية للنهج الإقليمية في التعامل مع مسائل التنمية والأمن وحقوق الإنسان. وقد ثبتت بالفعل

وتمثيلاً، هذه الفرصة لتمسك بزمام القيادة ومن ثم لتثبيت قدرتها على التعبير عن الإرادة السياسية لسكان العالم.

وفي هذا الصدد، ينبغي أيضاً تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإعطاؤه سلطات صنع القرار لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية. كما نرى أن يظل المجلس هو المنسق العام لجميع الأنشطة الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وإذ ناقش زيادة التمثيل وتوسيع نطاق المشاركة في منظومة الأمم المتحدة، وإذ نحتفل بالذكرى الستين لإنشاء المنظمة، اسمحو لي بأن أذكر كل المجتمعين منا هنا بأن ما يزيد عن ٢٣ مليون نسمة في جمهورية الصين ما زالوا يأملون في أن يسمع صوتهم وهم يلتمسون المشاركة في منظومة الأمم المتحدة البالغة الأهمية وأن يستجاب لهم، حتى يتسنى لهم أيضاً أن يقدموا إسهاماتهم القيمة في إدارة شؤون العالم ورخائه. ولا نزال في الوقت ذاته نأمل في أن تسوى المسائل العالقة بين الطرفين بالطرق السلمية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد أليشر فوهيدوف، رئيس وفد جمهورية أوزبكستان.

**السيد فوهيدوف** (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): أود بادئ ذي بدء أن أعتنم هذه الفرصة لتهنئة السيد جان إلياسون على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة ذي المكانة الرفيعة، وأن أرجو له كل التوفيق في إدارة أعمال هذه الدورة. كما أود أن أشكر سلفه، السيد جان بينغ، على قيادته القديرة كرئيس للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

ومن الواضح أن عملية إعادة تنظيم نظام العلاقات الدولية برمتها التي تستغرق سنين، وبخاصة إصلاح الأمم المتحدة بوصفها أحد مكونات ذلك النظام، قد تأخرت إلى

وتذكرنا أعمال الإرهاب التي ترتكب في مناطق كثيرة من العالم، بما في ذلك آسيا الوسطى، مرة أخرى بالحاجة إلى إجراء تقييم انتقادي لممارسة التعاون الدولي، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة، لمكافحة آفة القرن الحادي والعشرين تلك، التي تهدد الدول الغنية والدول الفقيرة، على حد سواء. ومن غير المقبول أن نسمح بالزيد من التأخير في اتخاذ التدابير اللازمة ضد المراكز الدولية للإرهاب والتطرف التي تقوم في الواقع - مسترة باعتراف القيم العالمية لحقوق الإنسان - بصياغة ونشر أيديولوجيات التعصب. وفي ذلك الصدد، نرحب بأحدث قرار اتخذته مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب - القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ - بشأن قمع التحريض على ارتكاب أعمال الإرهاب. وفي الوقت ذاته، نعتقد أن من المهم ألا نسمح بتطبيق المعايير المزدوجة في تنفيذ ذلك الصك. وينبغي أن تؤخذ تلك الاعتبارات في الحسبان عند القيام بعملية صياغة اتفاقية عالمية بشأن الإرهاب الدولي.

إن الاتجار بالمخدرات شريك قوي للإرهاب الدولي. ولسوء الحظ، لم نشهد أي تقدم حقيقي في تخفيض إنتاج المخدرات في أفغانستان. وفيما يتعلق بتلك القضية، من الضروري أن نتحرك بسرعة من مرحلة الكلام إلى مرحلة العمل. ونحن في ذلك الصدد نعتمد على الدعم الثابت من المجتمع الدولي لمبادرة أوزبكستان بإنشاء مركز إقليمي للمعلومات والتنسيق في وسط آسيا لمكافحة الجرائم العابرة للحدود المتصلة بالاتجار بالمخدرات.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وإلى جانب المشاكل الملحة للتنمية والأمن، هناك مسألة حقوق الإنسان. وتحتل تلك المسألة دورا مركزيا في فتح مسار جديد في العلاقات الدولية وفي إصلاح الأمم المتحدة، بوجه خاص. ويشير الأمين العام، في تقريره "في

فعالية مبدأ الانتقال من النهج الإقليمية إلى النهج العالمية في عدة مناسبات.

وفي الوقت الحاضر، تنفذ أوزبكستان أهدافها الوطنية للتنمية الاقتصادية. وتضطلع بالإصلاحات الاقتصادية وتتخذ التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي. ومع ذلك، من الضروري أن تدعم الهياكل الاقتصادية الدولية أية جهود وطنية يتم بذلها. ومن المهم تهيئة الظروف الحقيقية لإقامة نظام اقتصادي دولي متكافئ وعادل. ويجب أن يقدم المانحون الدوليون دعمهم الكامل للتعاون الإقليمي، كما يجب على البلدان النامية المهتمة بالأمر، بدورها، أن تجعل ذلك النوع من التعاون جزءا متكاملًا من استراتيجيتها الوطنية.

ونعتقد أنه من المهم للجنسي الأمم المتحدة الإقليميتين المعنيتين - وهما اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ - أن تُعززا عملهما للمساعدة على تنفيذ التنمية الاقتصادية في وسط آسيا، بغية تحقيق أكبر وأوسع مشاركة لبلدان المنطقة في العلاقات الاقتصادية الدولية والتعاون في مجال الاستثمار. ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يولي اهتماما جادا لمسألة إنشاء سوق مشتركة لوسط آسيا، تكون قادرة على ضمان الاستخدام الرشيد والفعال للإمكانيات والموارد الغنية للمنطقة.

وتدعم باكستان كل الجهود المبذولة لضمان تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي للدول الأعضاء أن تعبى جهودها لمعالجة مشاكل تدهور البيئة، والنقص في الموارد المائية ومياه الشرب، وتدهور الظروف البيئية في المدن والمناطق الصناعية. كما يدعو برنامج البيئة العالمي إلى التصدي للقضايا الملحة للتصحر والتنوع البيولوجي وتغير المناخ.

في عمليات التكامل الإقليمية. وتوفر أوزبكستان دعما كبيرا للشعب الأفغاني، وللآليات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة وللمنظمات الدولية الأخرى، للمساعدة في عملية إعادة البناء في ذلك البلد.

وبعد مرور خمس سنوات على مؤتمر قمة الألفية، اعتمدت الدول الأعضاء قرارا تاريخيا للبدء في عملية الإصلاح ولتجديد آليات الأمم المتحدة. ولدينا فرصة فريدة للاضطلاع بالمزيد من الإصلاحات البعيدة المدى من أجل تكييف المنظمة مع الحقائق الجديدة. والهدف من تلك الإصلاحات هو ضمان الرفاهية والازدهار لجميع الشعوب. وقد آن الأوان اليوم لاتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال في هذا الصدد. وأية إطالة في العملية يمكن أن تشل بشكل خطير نظام العلاقات الدولية، مما يسمح للتهديدات والتحديات الحالية بأن تصبح نهائية ولا رجعة فيها، وتؤدي إلى وضع لا يستطيع فيه المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير المناسبة في حينها.

في الختام، أود أن أعيد التأكيد على استعداد أوزبكستان للتعاون بنشاط مع الدول الأخرى في إقامة أمم متحدة أكثر فعالية وإنصافا.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة لسعادة السيد فيسولوف غريغور، الممثل الدائم لجمهورية مولدوفا.

**السيد غريغور (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية):** أود في البداية أن أهنيكم، سيدي، بانتخابكم رئيسا للدورة الستين للجمعية العامة. ويثق وفدي بأنكم، بما تملكونه من معرفة وخبرة مهنية واسعة، ستضمنون للجمعية قيادة قوية ومقتدرة.

واسمحوا لي أيضا أن أقدم التحية المستحقة لسلفكم، السيد جان بينغ، الذي وجه بجهود لا تكل الدول الأعضاء

جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005)، إلى أن المعاهدات الدولية التي اعتمدت على مدار العقود الستة الماضية تشكل أساسا معياريا رائعا لضمان إقرار حقوق الإنسان والحريات واحترامها على المستوى الدولي. ولا شك في أنه من الضروري أن تكون حماية حقوق الإنسان إحدى المهام الجوهرية للأمم المتحدة.

إن أوزبكستان طرف في جميع الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، وتتقدم بثبات نحو إرساء الديمقراطية وتشكيل المجتمع المدني. وتمثل إحدى الخطوات الهامة المتخذة في ذلك الاتجاه في القرار الخاص بإلغاء عقوبة الإعدام في البلد، كما اقترح رئيس أوزبكستان، إسلام كاريموف.

ونحن مقتنعون بأنه ينبغي أن يجري إصلاح نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بشكل تدريجي ومتسق يأخذ في الاعتبار شواغل جميع الأطراف المهتمة. وإلى جانب الحقوق السياسية، من الضروري تعزيز حقوق الإنسان الأخرى، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق البيئية. ونعيد التأكيد على موقفنا بأنه من غير المقبول تسييس مسألة حقوق الإنسان، استعراض حالات حقوق الإنسان بصورة انتقائية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالهيئات أو الآليات التابعة للأمم المتحدة.

وإن إقامة سلام مستقر وطويل الأجل في أفغانستان تحظى بقيمة استراتيجية في أوزبكستان. وفي ذلك السياق، نرحب بالانتخابات البرلمانية التي أجريت في أفغانستان في ١٨ أيلول/سبتمبر. لقد أصبح ذلك الحدث خطوة هامة أخرى تجاه استعادة وضع الدولة في أفغانستان. وتدعم أوزبكستان الجهود المبذولة التي تهدف إلى إعادة استقرار الوضع في أفغانستان فورا. وبالنظر إلى أن أفغانستان تُعتبر جزءا من منطقة وسط آسيا، فإننا نشجع مشاركتها النشطة

وفي مجال السلام والأمن، فإن جمهورية مولدوفا ترحب بالإدانة القاطعة للإرهاب وتؤيد الدعوة إلى إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، تتضمن تعريفا قانونيا للإرهاب والموافقة عليها. وأثناء قمة ٢٠٠٥، وقعت جمهورية مولدوفا الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب الدولي، التي تقدم برهانا جديدا على الالتزام المستمر بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز الإطار القانوني للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ويرحب بلدي بقرار إنشاء لجنة بناء السلام، ونعتبر ذلك من الإنجازات الرئيسية للقمة. ووفقا لما تم تصوره فإن تلك الهيئة تملك الإمكانية لتحقيق الاتساق اللازم في استراتيجياتنا لإعادة البناء والإنعاش في مرحلة ما بعد الصراع، على أن ننجح في جعلها عاملة قبل نهاية هذا العام.

وللأسف، فإن الوثيقة الختامية وجهت اهتماما أقل لمنع نشوب الصراع وتسوية الصراعات، وبخاصة الصراعات الداخلية. وقد عُهد إلى منظمات إقليمية عديدة، وفقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق، بمعالجة مع عدد من الصراعات التي تتصدر اهتمام مجلس الأمن. ولكن، كما أكد بحق تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565)، فإن جهود المنظمات الإقليمية لا تعفي الأمم المتحدة من مسؤوليتها الرئيسية إزاء السلام والأمن. ويتعين على الأمم المتحدة الاتصال بشكل منظم مع تلك المنظمات الإقليمية، وينبغي اتخاذ الخطوات الكفيلة بتعزيز المساءلة لديها، ولا سيما فيما يتعلق بمجالات الصراع المزمنة أو التي تعاني من الجمود، حيث لا تتحسن الحالة، أو أنها تسوء مع مرور الأعوام.

ونود أيضا أن نذكر بمقترحات الفريق الرفيع المستوى الرامية إلى تعزيز قدرات ودور الأمم المتحدة في الوساطة بشأن الصراعات، والتي جرى استبعادها من

أثناء المفاوضات الصعبة التي أدت إلى اعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى.

منذ بضعة أيام، أكد رئيس جمهورية مولدوفا فلاديمير فورونين، من على هذه المنصة، تأييد بلدي الثابت للأمم المتحدة والتزامه بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل تجديد وتعزيز منظومة الأمم المتحدة. إننا بحاجة إلى أمم متحدة فعالة، تكون منظمة غنية بتنوعها، متحدة بتصميمها، وقادرة على التصدي للتحديات والتهديدات التي تواجه عالمنا المعاصر.

إن نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ توفر لنا تقييما منصفا للتهديدات والتحديات التي نواجهها في مجالات السلام، والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، وتؤكد بحق طبيعتها المترابطة. واتفق الزعماء على عدد من الإجراءات والخطوات الملموسة التي نحتاج إلى اتخاذها في هذه الميادين. وقد لا تفي هذه التدابير بكل توقعاتنا جميعا، ولكنها تعكس قدرا من توافق الآراء الذي يشكل لنا تحديا وإلهاما في آن معا.

وحيث أن أحد أهداف القمة كان تقييم تنفيذ إعلان الألفية، فمما يدعو إلى الارتياح أن نرى الالتزام القوي والواضح من جانب البلدان المانحة والنامية بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥.

إن التدابير المحددة في مجالات التمويل من أجل التنمية، وإلغاء الديون، وتشجيع التجارة، والاستثمار، وغير ذلك من مجالات التنمية المحددة تحتاج إلى التنفيذ الكامل. ويجب أن تبني البلدان المتقدمة النمو والنامية شراكتها العالمية المعلنة على أساس الثقة والاحترام المتبادلين، بينما يمكن ضمان فعالية المساعدة وجودتها من خلال التوازن بين التمويل الملائم، والحكم الرشيد والسياسات السليمة.

وإن جمهورية مولدوفا بوصفها بلدا وضع في صميمه مفاهيم الديمقراطية وسيادة القانون منذ نيل استقلاله، ترحب بالتأكيد من جديد على الديمقراطية كقيمة عالمية في الوثيقة الختامية وإنشاء صندوق الديمقراطية.

إن النجاح في إصلاح الأمم المتحدة يعتمد على قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ التدابير التي تعيد تنشيط أعمال الجمعية العامة وتعزيز فعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة. ومع أن مسألة توسيع مجلس الأمن دلت على أنها تسبب خلافات شديدة، فقد جرى القيام بعمل هام لاستكشاف مختلف البدائل. وتتفق جميعا على أن المجلس الموسع ينبغي أن يكون ممثلا، وفعالا وشفافا. وينبغي لنا أن نستمر في مسعانا للتوصل إلى توافق في الآراء على أساس هذه المبادئ.

إن مثلث التنمية، والسلام، والحرية له صلة وثيقة بجمهورية مولدوفا. وديمقراطيتنا الفتية تكافح في ظل صعوبات العملية الانتقالية، وتعاني - منذ ١٣ عاما - من صراع يتواصل بدون حل محفوزا ومدعوما من الخارج. إنها تشهد انتهاك الحريات الأساسية لعدد كبير من سكانها من جانب نظام انفصالي عدواني.

وكما أكد ممثلو بلدي في الجمعية العامة على مر الأعوام، فإن تسوية الصراع الداخلي في إقليم ترانسنيستريا في جمهورية مولدوفا تنصدر أولوياتنا. والزعة الانفصالية ليست التهديد الرئيسي لسلام وأمن بلدنا فحسب، بل هي أيضا العقبة الرئيسية أمام توطيد استقلال دولة جمهورية مولدوفا وبنائها، وتشكل عائقا لتنميتها الاقتصادية. إن إعادة توحيد البلد في ظل احترام مبادئ السلامة الإقليمية والسيادة شرط أساسي لاستقرار وازدهار جمهورية مولدوفا القادرة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية الداخلية والخارجية.

المناقشات. وقد دعا أحد هذه المقترحات إلى توفير المزيد من الموارد لإدارة الشؤون السياسية وإلى إعادة هيكلتها لكي تتمكن من تقديم المزيد من الدعم المتسق والمهني لجهود الوساطة. ولا ينبغي أن يترك أي صراع في العالم خارج نطاق اهتمام الأمم المتحدة، سواء كان ذلك الصراع مدرجا أو غير مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن.

ونحن كالعديد من الدول الأعضاء، نشعر بالأسف إزاء الإخفاق في التوصل إلى اتفاق بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح في الوثيقة الختامية للقمة. ولكن ذلك يجب ألا يحول دون بذل المزيد من الجهود لبناء توافق آراء بشأن النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية والسعي إلى نزع السلاح النووي.

ونقدر دعم الوثيقة الختامية لتنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ولكن من أجل إحداث أثر فارق حقيقي، ينبغي للدول الأعضاء الإسراع بإجراء واختتام للمفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقات ملزمة قانونا بشأن وضع علامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها، وكذلك الأمر بالنسبة للسمسة بها ونقلها.

وتؤيد جمهورية مولدوفا بالكامل الالتزام بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان. ونتطلع إلى إجراء مفاوضات سريعة ومثمرة حول ولاية المجلس، وجمعه، وعضويته وإجراءات عمله. ولدينا توقعات كبيرة إزاء قدرة تلك الهيئة الدائمة على حماية حقوق الإنسان الأساسية، بل وإنفاذ احترامها، وخاصة في حالات الجرائم الإنسانية والانتهاكات التي ترتكب في مناطق الصراع وخارج نطاق سيطرة الدول السيادية. ويؤيد بلدي أيضا تعزيز مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومكاتبه الميدانية.

أولاً، دعت حكومتنا إلى انسحاب كامل، غير مشروط وشفاف للقوات الأجنبية والذخائر من أراضي مولدوفا، وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر قمة اسطنبول لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فالوجود العسكري الأجنبي يُستخدم كضغط خارجي ويوفر درعاً سياسياً للسلطات الانفصالية.

وثانياً، دعت حكومتنا أيضاً إلى إقامة رقابة شفافة وفعالة على الشريط الترانسنيستري على الحدود بين مولدوفا وأوكرانيا. ونحن نقدر تقديراً عالياً قرار الاتحاد الأوروبي أن يساعد على مراقبة هذا القطاع الحدودي، مما لا بد أن يساعد على الحد من الأنشطة التجارية غير المشروعة وكل أنواع التهريب. وفي هذا السياق، نؤيد التوقيع المبكر لمذكرة التفاهم الخاصة ببعثة المساعدة الحدودية التابعة للمفوضية الأوروبية في جمهورية مولدوفا وأوكرانيا، ونعرب عن ارتياحنا لاستعداد سلطات أوكرانيا للتعاون في هذا المجال.

وثالثاً، دعت الحكومة إلى إحلال الديمقراطية في المنطقة الترانسنيسترية من جمهورية مولدوفا ونزع سلاحها عن طريق تطوير المجتمع المدني والأحزاب السياسية وحرية الصحافة، فضلاً عن طريق احترام حقوق الإنسان وحرياته ونزع السلاح وحل الوحدات العسكرية والمليشيات والوحدات الأمنية غير الشرعية. ولن يمكن للمرء التفكير في إمكان إجراء انتخابات حرة وديمقراطية في ترانسنيستريا إلا بعد تهيئة مجتمع نابض بالنشاط ومنفتح سياسياً - وهي عملية ينبغي القيام بها تحت رقابة وثيقة من قبل المجتمع الدولي - وذلك لانتخاب ممثلين فعليين، مسؤولين لدى سكان المنطقة.

كانت جمهورية مولدوفا - ولا تزال - تدعو إلى صيغة تفاوض جديدة، بالجمع بين الاتحاد الأوروبي

وقد عملت جمهورية مولدوفا من أجل هذه الغاية، على نحو مخلص وبناء، على مدى سنوات كثيرة، ساعية إلى حل سلمي عادل ودائم للصراع السياسي، وإلى تعزيز الحوار، بمساعدة البلدان الوسيطة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مع الزعماء الترانسنيستريين، الذين نصبوا أنفسهم. وللأسف لم تحقق كل هذه الجهود أية نتائج وأثبتت عدم فعالية الطريقة القديمة. إن الزعماء الانفصاليين، بدعم وتشجيع من الخارج، ما زالوا يستخدمون عملية المفاوضات من أجل ادعاء الشرعية لأنفسهم كممثلين لإرادة سكان المنطقة الترانسنيسترية في جمهورية مولدوفا، وشجعوا فكرة الدولة الزائفة، التي لا يوجد لها أساس عرقي أو ديني أو أي أرضية معقولة. وفي هذه الأثناء، تحولت المنطقة إلى مركز للأنشطة الاقتصادية غير المشروعة والجنايئة، والاتجار غير المشروع، وإنتاج الأسلحة وانتشارها، وأصبحت تشكل تهديداً لاستقرار وأمن هذا الجزء من القارة الأوروبية. إن سكان المنطقة المتعددي القوميات يعيشون في ظل الضغط الدائم لدعاية النظام الانفصالي ومراقبه أجهزته الأمنية. ويعاني سكان المنطقة باستمرار من التخويف والمضايقة.

إن تلك الحالة لا يمكنها أن تستمر بلا نهاية. وهناك شعور متعاظم لدى المجتمع المولدوفي، المعبر عنه في توافق آراء غير مسبوق وفي تصميم جميع الأحزاب السياسية فيما يتعلق بطرق ووسائل تسوية الصراع. ويتعاظم الزخم السياسي بعد أن قدمت أوكرانيا خطة جديدة للتسوية. وعلى إثر هذا التطور، أقر برلمان جمهورية مولدوفا عدة قوانين تتصل بخطة أوكرانيا، منها القانون الخاص بالنظم الأساسية للوضع القانوني الخاص للتسويات بشأن الضفة اليسرى لنهر نيكسترو - ترانسنيستريا - بتاريخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

وقد دعت جمهورية مولدوفا إلى اتخاذ عدد من الإجراءات العملية لتهيئة الظروف المؤاتية لحل دائم للصراع، بما في ذلك العناصر التالية.

التقييم الأول الذي أجري مؤخرا لتنفيذ خطة العمل الأوروبية المولدوفية عن نتائج مشجعة وتقدم مطرد. والحكومة ملتزمة بالتنفيذ الكامل لتلك الوثيقة الشاملة، مما سيفتح - على ما نرجو - أفقا أوروبا واضحا لبلدنا.

وبلدي على استعداد للعمل بلا كلل لجعل منظمنا أقوى وأشد كفاءة وأقدر على تحقيق الأهداف الطموحة التي حددها قادتنا في مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥. ولن نتمكن من هتئة عالم أفضل وآمن للأجيال المقبلة إلا عن طريق عمل جماعي، يُنفذ بروح الشراكة العالمية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أدعو الآن سعادة السيد كريسيين غريغوار، رئيس وفد كومونولث دومينيكا.

**السيد غريغوار (دومينيكا) (تكلم بالانكليزية):** سيدي الرئيس، أرجو أن تسمحوا لي أن أقدم، باسم حكومة كومونولث دومينيكا، تمانينا لكم، لارتقائكم إلى سدة رئاسة الدورة الستين للجمعية العامة. ووفدي على ثقة بأنكم ستترأسون الجمعية، بما أوتيتهم من خبرة ومهارات دبلوماسية، بالفعالية والتفاني اللازمين لإنجازنا جدول أعمال الدورة الستين. ونحن نعرب لسلفكم، السيد جان بينغ ممثل غايون، عن تقديرنا الصادق لإدارته الدورة التاسعة والخمسين ولما بذله من جهود لا تكل لقيادة العمل في إعداد الوثيقة الختامية. وندين أيضا بالثناء الحار للأمين العام على تفانيه لهذه المنظمة تفانيا يعجز الكلام عن وصفه.

واسمحوا لي أن أنقل في مستهل كلامي أعمق آليات تعاطفنا وتعازينا إلى الولايات المتحدة الأمريكية حكومة وشعبا، بمناسبة ما سببه الإعصار كاترينا من إزهاق للأرواح ومن دمار واسع النطاق. ولا يزال القلق يساورنا إزاء ما يمكن أن يجلبه الإعصار ريتا من تدمير في المستقبل القريب.

والولايات المتحدة. ولا بد من تقدم أفكار وإسهامات عملية جديدة للمضي قدما بهذه العملية. والشيء نفسه يصح عن آلية حفظ السلام القائمة، التي لا يتوفر فيها شيء من المعايير المتعارف عليها للمواقف غير المتحيزة، والتي ينبغي أن تحل محلها آلية دولية من المراقبين العسكريين والمدنيين، الخاضعين لولاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ومن شأن إعادة تكامل البلد أن تولد زحما جديدا لجهودنا المبذولة من أجل تنمية اقتصادية مطردة. إن أداء البلد الاقتصادي القوي، المنعكس في نموه الاقتصادي المستقر والمطرد على مدى الأعوام الأربعة الماضية، علاوة على جودة خطتنا الاستراتيجية للحد من الفقر ولتنمو الاقتصادي، والتزام الحكومة الوطيد بتنفيذها الكامل؛ إن ذلك كله دليل يثبت أن جمهورية مولدوفا تسير على الطريق السليم لزيادة رفاه مواطنينا وتحسين مؤشرات البلد الاجتماعية والاقتصادية، بأمر منها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد اختارت جمهورية مولدوفا خيارا لا رجوع عنه طريق التكامل الأوروبي هدفا استراتيجيا لسياستها الخارجية. ونحن على وعي بمدى التغييرات والإصلاحات والتحسينات التي يتعين علينا تحقيقها داخليا لبلوغ مستوى المعايير الأوروبية الصارمة للتنمية الاقتصادية والحكم الرشيد والديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان. وتفاؤلنا فيما يتعلق بنجاح مولدوفا في تحقيق مطامحها تضرب جذوره في العزيمة القوية للمجتمع بأسره على تعبئة مواردنا لتحقيق هذا الهدف.

وسيتيح لنا التنفيذ الناجح والناجز لخطة العمل الأوروبية المولدوفية فرصة الارتقاء إلى مستوى جديد من العلاقات التعاقدية مع الاتحاد الأوروبي، على النحو المبين في تلك الوثيقة. وسيكون أيضا حاسما لتحقيق مزيد من الإصلاحات الداخلية والتقدم العام في بلدنا. وقد تكشف

وترحب دومينيكا، الدولة الجزرية الصغيرة النامية بالاهتمام الخاص الذي أولي في الوثيقة الختامية للاحتياجات الخاصة ولمكان ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية. وإنه مصدر تشجيع كبير لنا أن عبّرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن إدراكها للتحديات التي تواجه هذه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

واستراتيجية موريشيوس لتعزيز تنفيذ برنامج عمل بربادوس خطة واقعية، ممكنة التنفيذ، تسلط الضوء على مجالات العمل الرئيسية لبناء قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على مواجهة شتى التحديات لتنميتها المستدامة. ونقدّر الدعم الذي تلقاه من أصدقائنا وشركائنا الإنمائيين، وناشدهم الاستمرار في التنفيذ السليم والفعال لاستراتيجية موريشيوس.

والتقدم في ميدان التنمية سيحتاج إلى إرادة سياسية قوية لتنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها والتي أكدنا عليها من جديد معا في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى؛ والتي تتعلق، في المقام الأول، بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتنشيط الشراكة الدولية لأغراض التنمية، وما يصاحب ذلك من تعبئة للموارد المالية، وكذلك الوفاء بالالتزام الذي تعهد به العديد من البلدان المتقدمة النمو بالوصول إلى هدف ٧، ٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لصالح المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. وتغنم دومينيكا هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها للبلدان التي أكدت عزمها على الوفاء بواجباتها في هذا الصدد.

ولدى وفد بلادي شعور قوي بأن توافق الآراء الذي توصلنا إليه في الاجتماع العام الرفيع المستوى يمثل أساسا سليما لتوافق آراء أوسع حول تحقيق أولويات التنمية في البلدان النامية. وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور محوري في ضمان أن تحظى قضايا التجارة وتخفيف أعباء الديون

قبل أسبوع، التقى القادة العالميون هنا في الاجتماع العام الرفيع المستوى التاريخي وعبروا عن إرادتهم السياسية الجماعية للتغلب على التحديات الكثيرة التي تواجه العالم. ورسموا اتجاهها واضحا لمستقبل السلم والرخاء لكل بني البشر. وجددوا تأكيد التزامهم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وسلطوا الضوء على استمرار أهمية الأمم المتحدة ودورها الذي لا غنى عنه في الإدارة الجماعية للمشاكل الكثيرة التي يواجهها المجتمع العالمي، وقدموا توصيات صريحة من أجل إصلاح المنظمة.

إن الوثيقة الختامية، رغم تقصيرها عن بلوغ مستوى توقعاتنا، تمثل برنامجا لحلّول متعددة الأطراف لطيف واسع النطاق من المشاكل العالمية المتصلة بالتنمية وبالسلم والأمن، وحقوق الإنسان، وحكم القانون وتنشيط الأمم المتحدة. وكمنولث دومينيكا ملتزم بالأهداف الإنمائية للألفية، ويقبل التعهد المتحدد بإنقاذ الإنسانية من آفات الحرب والمرض والجوع والفقر. وسنعمل مع كل الدول الأعضاء لضمان مستقبل يُبنى على أساس الأمل والرخاء بدلا من مستقبل يقوم على أساس يأس الفقراء والمهمشين في هذا العالم. وأماننا الآن مهمة جبارة، مهمة ضمان التنفيذ والخروج بنتائج ملموسة.

إن الاضطلاع بهذه المهمة التي أسندها إلينا قادتنا المبجلين يقتضي إرادة مصممة من قبل جميع الدول الأعضاء. وسيقتضي أيضا الالتزام بالإرادة الجماعية والتخلي عن الانشغال بالمصلحة الذاتية وبرامج العمل الوطنية الضيقة النظرة. وستدخل الدورة الستون التاريخ بصفتها الدورة التي جددنا فيها، نحن الدول الأعضاء، التزامنا بالمثل الأعلى الذي استوحاه مؤسسو المنظمة ذوو البصيرة النافذة: بناء عالم سلمي ومزدهر، يعيش فيه الجميع جنبا إلى جنب بانسجام، متحررين من الخوف والفاقة.



على وجود حل عادل للمأزق الحالي الذي تشهده تجارة الموز في أوروبا. والنتيجة الإيجابية هي وحدها التي ستعفي مزارعي وعمال الموز في منطقة البحر الكاريبي من مستقبل من الفقر الدائم.

وأود أن أكرر التأكيد على أن الدول الجزرية الصغيرة الضعيفة، مثل دومينيكا، تحتاج إلى وقت لكي تتكيف للانتقال إلى نظام تجاري عالمي متحرر. بمعنى الكلمة. لقد أحرزت دومينيكا تقدما مثيرا للإعجاب نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ ولكن تلك المكاسب يمكن أن تختفي ببساطة كحصص في ظلام الليل، إذا فقدنا الوصول التفضيلي لموزنا إلى السوق الأوروبية في عام ٢٠٠٦. لهذا، ناشد المجتمع الدولي أن يبدي الإرادة السياسية اللازمة لضمان أن تؤخذ هذه الشواغل في الحسبان في جولة الدوحة الإنمائية، في سعينا لإيجاد نظام تجاري عادل ومنصف يخدم مصلحة كل شعوبنا.

يتطلب تواتر العواصف المدمرة في آسيا ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب الولايات المتحدة، وطول فترات الجفاف في أفريقيا، استجابة دولية أكثر تنسيقا وتنظيما. والأمم المتحدة بحاجة إلى أن تعزز كثيرا من قدرتها على الاستجابة في الوقت المناسب للكوارث في البلدان النامية الأكثر ضعفا. ففي العام الماضي، عصفت الأعاصير ببلدان كاريبية عديدة، ودولة غرينادا في شرق الكاريبي شاء حظها العثر أن تواجه هجوما ضاريا لإعصارين شديدين في غضون سنة واحدة. ولا تزال غرينادا تحتاج إلى مساعدة إضافية من المجتمع الدولي، ونحن ناشد جميع الدول الأعضاء أن تقدم لها تلك المساعدة.

ودومينيكا أيضا نالت نصيبها من تخريب الأعاصير. ففي أواخر العام الماضي، شهدنا الخراب الناجم عن سلسلة من الزلازل التي أحلقت دمارا شديدا ببنيتنا التحتية الهشة.

والاستثمار والتحديث الصناعي بالأولوية العليا، إذا كان الهدف العالمي هو رفع مستوى معيشة البشر في البلدان النامية.

وهنئى مجموعة الثمانية على الالتزام الذي اعتمده في مؤتمر قمة غلن إيغلز، بتخفيف عبء الدين عن كاهل ١٨ بلدا من البلدان الفقيرة الشديدة المديونية التي كانت في أمس الحاجة إلى ذلك. والمطلوب الآن، مع ذلك، مبادرة مماثلة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية متوسطة الدخل، التي تخنقها أعباء الديون الثقيلة، بالتزامن مع تآكل ترتيباتها للتجارة التفضيلية.

إن التعاون في بين بلدان الجنوب آخذ في التنامي على مدى العقدين الماضيين، ومن خلال تلك الآلية، فتحت سبيل عديدة لعلاقات تجارية معززة، وتعاون في نقل الدراية الفنية والتكنولوجيا. ودومينيكا ترحب بإنشاء صندوق الجنوب للمساعدة الإنمائية والإنسانية، وبالتبرعات المبدئية السخية المقدمة من حكومات قطر والهند والصين لهذا الصندوق. ومما يستحق الشناء بنفس القدر مبادرة فترويلا في منطقة الكاريبي، والتي يُطلق عليها "بتروكاريب"، والتي ستساعد البلدان الكاريبية على الاستجابة للتحديات التي يشكلها ارتفاع أسعار النفط.

ولكن المعونة بدون تجارة لا يمكن أن تكون اقتراحا ناجعا لدول جزرية صغيرة مثل دومينيكا. ونحن على وعي تام بأن التجارة هي وحدها التي يمكن أن تكون القوة الدافعة للنمو والتنمية. ودومينيكا ودول أخرى منتجة للموز في منطقة البحر الكاريبي، صادفت صعوبات في الاستجابة لموقف شركات متعددة الجنسيات تنتمي إلى الولايات المتحدة وبلدان حليفة في أمريكا اللاتينية، اعترضت على دخول حاصلاتنا من الموز على أساس تفضيلي إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. ونرجو أن يسود الرشد، لأننا نعول كثيرا

أو ثقافات أو أديان. ودومينيكا تبذل جهدا كبيرا لكي تمثل للالتزامات المترتبة على مختلف الاتفاقيات المناهضة للإرهاب. وتتعهد بتقديم دعمها لإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

ويأسف وفد بلادي لإخفاق الوثيقة الختامية في تناول مسألة عدم الانتشار ونزع السلاح، في سياق أسلحة الدمار الشامل. والاستقرار النسبي الذي يشهده العالم اليوم لا ينبغي أن يجعلنا راضين عن أنفسنا، ويقودنا إلى التهاون في الحاجة الملحة إلى نزع السلاح التام وذلك أن تقاعسنا المستمر بشأن هذه المسألة لم يسهم في تعزيز الأمن العالمي، من حيث التهديد الناجم عن هذه الأسلحة.

أما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فإنها تشكل تحديا خطيرا لصون السلام والأمن في منطقة البحر الكاريبي. والاتجار بالمخدرات جلب معه زيادة في تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الأمر الذي تسبب في زيادة حادة في الجريمة والإصابات القاتلة. ومن ثم، ترحب دومينيكا بالاتفاق على صك دولي يمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها على نحو سريع وموثوق به. ولكن الذي ما زلنا بحاجة إليه هو صك دولي ملزم قانونا لتنظيم ومراقبة ورصد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، بما في ذلك نقلها لجهات من غير الدول.

وتقدر دومينيكا الاعتراف الذي حظي به السكان الأصليون في الوثيقة الختامية. وكجزء من التزامنا بالعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم، سيعمل وفد بلادي مع باقي الدول الأعضاء بغية تقديم مشروع إعلان بشأن حقوق السكان الأصليين للجمعية العامة.

إن مستقبل الأمم المتحدة رهين بالتنفيذ الكامل لبرنامج الإصلاح المؤسسي الذي يتناول تنشيط الجمعية

وما زلنا نتوخى الحذر، كما طبقنا استراتيجية وطنية للحد من الكوارث لتخفيف حدة الآثار الماثرة لتلك الكوارث على سكاننا. ووفد بلادي يكرر من جديد النداء الذي وجهه رئيس الوزراء، روزفلت سكرت، في العام الماضي، في هذه القاعة، من أجل إنشاء صندوق تأمين عالمي، لمساعدة البلدان التي دمرتها الكوارث الطبيعية. ونحن ندعو المجتمع الدولي أن ينفذ بالكامل إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥، الذي تم اعتماده هذا العام في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث.

وتغير المناخ يشيع الفوضى في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد حان الوقت لأن تدرك جميع الدول الأعضاء أن تغير المناخ والاحترار العالمي حقيقة واقعة، وأنهما ناجمان عن الأنشطة البشرية. ويتعين على جميع الدول الأعضاء أن تمثل لأحكام بروتوكول كيوتو.

ويشعر وفد بلادي بالقلق حيال استمرار عدم الاستقرار في هايتي. ونحن نؤيد دور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ولكن حجمها ومواردها المحدودين، في تقديرنا، لا يكفيان للاستجابة للوضع السياسي المعقد الذي توجد فيه هايتي. ودول الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة رصدت بالفعل مساعدات تقنية للانتخابات، وهي تُدرك أن الانتخابات وحدها لن تأتي بالاستقرار إلى هايتي. فالاستقرار يتطلب التعجيل بدفع الموارد المالية التي تم التمهيد بها، والتنفيذ الأسرع لأنشطة المشاريع الاجتماعية والاقتصادية، ومبادرات بناء السلام.

ويظل الإرهاب تهديدا خطيرا للسلام والأمن على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي. ودومينيكا تدين كل أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته. والهجمات التي وقعت مؤخرا في لندن ومصر تسلط الضوء على خطر الإرهاب الذي يتخطى الحدود الوطنية ولا يميز بين شعوب

العامّة في دورتها السّتين. أتمنى لكم كلّ النجاح في الاضطلاع بمهامكم النبيلة وأؤكد لكم كامل تعاون وفد بلدي. كما أثنى بحرارة على خلفكم معالي السيد جان بينغ وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون والفرانكفونية بجمهورية غابون. إن حنكته البالغة ومهاراته التفاوضية البارعة وكفاءته أسهمت إسهاما حاسما في نجاح أعمال الدورة التاسعة والخمسين. وأعرب لمعالي السيد كوفي عنان مرة أخرى عن كامل تقدير الكامرون نظرا لجهوده الحثيثة وتفانيه في خدمة المنظمة ومثلها العليا.

باقترح حكيم منكم، سيدي الرئيس، تقرر أن يكون الموضوع الأساسي لمناقشتنا هو تنفيذ ومتابعة الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة. ويعكس ذلك الأهمية الكبرى لهذه المناقشة، وهي أهمية تجلّت بوضوح من خلال المشاركة القوية فيها. ويسر وفد بلدي أن يضم صوته إلى أصوات ممثلي البلدان الـ ١٨٤ الآخرين الذين سبق أن تكلموا إبان هذه الممارسة.

تؤيد الكاميرون تمام التأييد الوثيقة الختامية المعتمدة في نهاية مؤتمر القمة التاريخي ذلك. كان البعض يفضل أن تكون أقوى، بينما كان آخرون يفضلون أن تكون استباقية على نحو أكثر. وتعتقد الكاميرون أنها وثيقة متوازنة وواقعية بالنظر إلى كل الشواغل العالمية الرئيسية التي تعتبر الآن أولويات. زيادة على ذلك، إنها وثيقة تعكس توافق الآراء الجديد بشأن دور الأمم المتحدة ومكانتها في النظام الدولي الحالي.

لقد استعرض رؤساء دولنا وحكوماتنا التحديات الأساسية التي نواجهها اليوم والتدابير ذات الأولوية التي يجب أن نتخذها معا لبناء شراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية بغية ضمان تحقيق سلام وأمن جماعيين دائمين. كما حددوا المبادئ التوجيهية التي ينبغي اتباعها خلال العقد المقبل لإتمام

العامّة وإصلاح مجلس الأمن وتحسين الإدارة في الأمانة العامة. ويجب أن يؤدي تنشيط الجمعية العامة إلى تعزيز الدور الحيوي للجمعية بوصفها أهم هيئة للتداول وصنع القرار ورصد التنفيذ في الأمم المتحدة. ومن الضروري أن تعالج الأمانة العامة على وجه الاستعجال تراجع ثقة الجماهير بتنفيذ مقترحات تحسين الإدارة والرقابة فيها في الوقت المناسب. ومن الضروري الاستمرار في إصلاح مجلس الأمن لتعزيز مساءلة المجلس وشفافيته وفعاليته. ويجب أن يضمن ذلك الإصلاح، على الأقل، أن تكون العضوية في المجلس أكثر تمثيلا وأن يعالج عدم التوازن المستمر في تمثيل أفريقيا في العضوية الدائمة.

إننا نرحب بمبادرة إنشاء صندوق الديمقراطية. ونحن، انسجاما مع دعمنا لتعزيز الحريات والقيم الإنسانية الأساسية تؤيد إنشاء مجلس حقوق الإنسان. كما تؤيد لجنة بناء السلم المقترحة كهيئة استشارية.

واسمحوا أن أختتم بياني بالقول بأن لدينا برنامجا مزدحما خلال العقد المقبل، وأن العديد من التحديات ما زالت تنتظرنا. ونود أن نؤكد على أنه لا يمكن تحقيق ذلك البرنامج إلا بالعمل المتعدد الأطراف. وبينما نتطلع إلى عام ٢٠١٥، يقع على عاتقنا الواجب المشرف المتمثل في جعل الأمم المتحدة تخدم بحق سكان هذه القرية العالمية. ويجب علينا ضمان تمكنا نحن شعوب الأمم المتحدة من أن نعيش حياتنا حقا في جو من الحرية أفسح.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة الآن لفخامة السيد مارتان بيلينغا - إيبوتو، رئيس وفد جمهورية الكاميرون.

**السيد بيلينغا - إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية):** يسرني بصفة خاصة أن أعرب لكم، سيدي، عن تماني الكاميرون القلبية بمناسبة انتخابكم لترؤس الجمعية

لقد بدأ بلدي في استعراض استراتيجيته حتى يضمن اتساقها بشكل تام مع الأهداف الإنمائية للألفية. وبنفس الإصرار، تنفذ بلادي برنامجها الوطني للحكم الرشيد. وحكومة الكاميرون تكثف جهودها كذلك لمكافحة الفساد، كما أنها تلتزم بإدارة الأموال العامة بقدر أكبر من الشفافية والفعالية.

وكانت الكاميرون تود لو أنه كانت هناك التزامات أكثر طموحاً وشجاعة وأن تقترن بجدول زمني محدد من أجل التنمية في أفريقيا. ومع ذلك، فالالتزامات التي قطعها زعماء العالم على أنفسهم في الوثيقة الختامية إذا تم تنفيذها بسرعة، ستحقق أفريقيا تقدماً كبيراً في تنفيذ معظم الأهداف الإنمائية للألفية، بل وستحقق كل تلك الأهداف في المواعيد المتفق عليها - رهناً بالتعبئة الملائمة للموارد الوطنية والخارجية وبفضل توفر الإرادة السياسية.

وخلال أزمة حدثت مؤخراً، اهتزت الأمم المتحدة من أساسها. وأثناء تلك الأحداث، اتضحت بجلاء مفاهيمنا المتباينة أحياناً بشأن نظامنا للسلام والأمن الجماعي. ولحسن الطالع، ففي ظل الحاجة إلى التصدي لكل التهديدات العالمية التي يتعرض لها أمننا الجماعي، توصل اجتماع القمة إلى توافق آراء صحي بشأن الطابع الأساسي للإجراءات المشتركة التي ينبغي لنا أن نتخذها من أجل التسوية السلمية للتراعات ومكافحة الإرهاب وصون السلام وتوطيده.

غير أن عملية تنشيط المنظمة ستظل غير مكتملة حتى تتمكن من الاتفاق على توسيع مجلس الأمن. وأود أن أذكر بأن فخامة السيد بول بيا، رئيس الكاميرون، أعلن في ١٤ أيلول/سبتمبر أن الكاميرون متمسك بالموقف الأفريقي بشأن إصلاح مجلس الأمن. فهذا الإصلاح ضروري ولا بد أن يتم في وقت قريب، على النحو الذي يقرب بين الأمم لا أن يفرقها. هذا هو الاقتناع الراسخ للكاميرون، وسوف تستمر

عملية تجديد الأمم المتحدة بأكملها والتحقيق الفعلي للأهداف الإنمائية للألفية. لقد حان الوقت للانتقال من القول إلى الفعل. ولن يكون بوسعنا أن نقيس قيمة هذه الالتزامات وقوتها وأهميتها فعلاً إلا بتنفيذها.

لا شك في أن العالم أحرز تقدماً مهماً في تنفيذ بعض الأهداف الإنمائية للألفية، غير أن هناك كذلك حقيقة أخرى لا يمكن إنكارها وهي غير مشجعة، ألا وهي الحالة في أفريقيا. إن أفريقيا هي المنطقة العالمية الوحيدة التي تعتبر متأخرة جداً في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بينما بقيت ١٠ سنوات على حلول الأجل المحدد. وإذا لم نتلق مساعدة خارجية مهمة عما قريب فإنه لن يتم تحقيق أغلب الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ويمكن أن يظل أغلب هذه الأهداف سراباً لوقت طويل.

إننا على علم بأن نسبة النمو الاقتصادي الحالية المحققة في بلداننا تقارب ٣ في المائة. وهذا غير كاف لخلق ظروف الاقتصاد الكلي الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واليوم - خصوصاً في أفريقيا جنوب الصحراء - بدون تهيئة فرص العمل على نطاق واسع، وإدراج العائدات والتدفق الهائل لرؤوس الأموال الخاصة والمساعدة الإنمائية الرسمية، وإيجاد حل فعلي ومستدام لمسألة الدين الملحة، والمشاركة المتساوية في التجارة العالمية، سيكون مصير الجهود التي نبذلها هو الفشل.

وإن حكومات البلدان الإفريقية، التي تتحمل من جبتها المسؤولية الأولى عن تنميتها، تقوم من جانبها بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر تمشياً مع ضرورة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. أما فيما يتعلق بالكاميرون على وجه الخصوص، فإن الحكومة تعالج ذلك بإصرار. كما أن تنفيذ ورقتها لاستراتيجية الحد من الفقر مدعوم من مجتمع المانحين.

وسوف تترسخ الممارسات الحميدة في هذا المجال، وسنسترشد بها جميعاً. وبهذه الطريقة، سيكون باستطاعتنا أن نحدد المصادر المحتملة للصراع في مرحلة مبكرة للغاية من خلال الصعوبات التي ستواجهنا، وأن نقدم التوصيات في وقت ملائم لمنع نشوب ذلك الصراع.

والكاميرون، التي تتطلع إلى سرعة إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، لتعمل على حكمتكم في ضمان أن العملية التفاوضية التي ستفضي إلى إنشائهما ستكون مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع.

وخلال هذه الدورة، التي تصادف الذكرى السنوية الستين لإنشاء المنظمة، ينبغي أن نسترشد بالدينامية المثالية التي وفرها رؤساء الدول والحكومات. فهذه فرصة جديدة، وقد تكون واحدة من أفضل الفرص، إلى جانب اجتماع قمة الألفية، لكي نقدم إسهاماً حاسماً من أجل تحسين أحوال البشر وتحقيق عالم مثالي يعيش فيه الجميع، رجالاً ونساء وأطفالاً، متحررين من الخوف والجوع والمرض.

ومسؤوليتنا هنا والآن أن نحقق الوعود السخية التي قطعها زعمائنا للبشرية قبل أسبوع مضى. فلنعمل ذلك بدون البحث عن ذرائع أو ثغرات. ولنبدأ الآن.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة. وقد طلب عدد من الممثلين أن يمارسوا حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء أنه فيما يتعلق بالكلمات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد، تحدد مدة الكلمة الأولى بعشر دقائق، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق، على أن تدلي بها الوفود من مقاعدها. وأعطى الكلمة لممثل الجماهيرية العربية الليبية.

**السيد إرحيم (الجماهيرية العربية الليبية):** أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أشيد بحنككم وخبرتكم الواسعة في إدارة جلسات هذه المناقشة، متمنياً لكم كل النجاح

بلادي في العمل مع الدول الأخرى، مهما طال الوقت الذي يحتاجه ذلك، للتغلب على خلافاتنا والتوصل إلى توافق آراء قوي حتى يتحقق ذلك الإصلاح الهام للغاية.

إن الالتجاء إلى القانون لتسوية النزاعات سلبياً يقتضي بالضرورة وبطبيعة الأمور الالتزام بتنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية تنفيذاً كاملاً وعن طيب خاطر وبجسنة. وهذا هو فهمنا للإشارة الواردة في الوثيقة الختامية بشأن "التزام الدول بتسوية نزاعاتها بالوسائل السلمية وفقاً للفصل السادس من الميثاق، بما في ذلك، استخدام محكمة العدل الدولية، عند الاقتضاء" (القرار ١/٦٠، الفقرة ٧٣).

وتنفيذ قرار محكمة ما من خلال مفاوضات إيجابية يستند بالدرجة الأولى إلى مسار سلمي للأحداث، وخصوصاً على أساس التزام عميق بالقيم والمبادئ المكرسة في الميثاق. ولا يجوز أن يؤول ذلك بأي حال باعتباره إمكانية مفتوحة للتخلي ولو جزئياً عن العناصر الأساسية لذلك القرار، بل على العكس تماماً.

إن الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى تسمح بالتنسيق بين أنشطة الأجهزة الرئيسية للمنظمة في إطار ولايتها. بموجب الميثاق من أجل منع نشوب الصراعات المسلحة وتسويتها. ولذلك، ترى الكاميرون أن من المستصوب أن نبحث عن سبل يمكن عن طريقها إبلاغ الدول الأعضاء رسمياً، من خلال مجلس الأمن وفي الجمعية العامة، على حالة تنفيذ الأحكام التي تصدرها محكمة العدل الدولية، والتي تدخل في عداد الأنشطة السنوية للمحكمة.

ويمكن للأمين العام بذلك أن يحيط مجلس الأمن علماً بشكل منظم وبالتفصيل وأن يقدم تقريراً عن ذلك للدول الأعضاء مثلما يفعل في تقريره إلى الجمعية العامة عن أنشطة المنظمة.

المحاكمة ومداولها شهوراً، وصدر حكم عادل تجاه هذه الجريمة. ونحن في انتظار كلمة المحكمة العليا في هذه القضية.

أود أن أذكر بأن المؤتمرات الدولية التي عُقدت ضمن إطار الأمم المتحدة وغيرها دائماً تؤكد على سيادة القانون واحترام القضاء، وأنه لا وجود لحكم رشيد بدون سيادة واحترام القانون.

### السيد إيلكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم

بالفرنسية): استمعت الجمعية العامة قبل يومين إلى السيد سام كوتيسا، وزير خارجية جمهورية أوغندا، وهو يعرض باستفاضة وجهة نظر بلده بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويأسف وفدي بشدة لأن تعليقات السيد كوتيسا اتسمت بعدم الاحترام والفظاظة وكانت غير مقبولة تماماً.

إن ممثل بلد أفرز ولا يزال يفرز أكثر المستبدين شبيها بأوبو من الذين شهدتهم منطقتنا الإقليمية على الإطلاق ليس لديه ما يعظ به أي أحد. ومن خلال تشكيك السيد كوتيسا في مبدأ حرمة الحدود المقدس منذ القضاء على الاستعمار فإنه قد كشف النقاب عما كنا بالفعل نعرفه جميعاً، أي مخططات بلده لانتزاع أراض من جمهورية الكونغو الديمقراطية ولهدف احتكاري تجاري بحت يتمثل في اغتصاب الأقاليم الشرقية في بلدي. إن هدف السلطات الأوغندية، الذي تم شجبه هنا في الأمم المتحدة، هو تمزيق أفريقيا من أجل تحقيق الهيمنة الاقتصادية والسيطرة على موارد كبيرة من المواد الخام في أراضي الكونغو، التي تضم احتياطيات كبيرة من المواد الخام والمعادن الاستراتيجية.

والأوغنديون الذين يراعون نهب الموارد الطبيعية والثروات الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية معروفون تماماً. وتظهر أسماءهم بارزة في كل تقرير من تقارير أفرقة خبراء الأمم المتحدة ذات الصلة.

والتوفيق ومشيراً في الوقت نفسه إلى العلاقات الطيبة بين الجماهيرية العظمى والسويد الصديقة.

لقد تناول نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية البلغاري حالة الأطفال الليبيين الذين تسببت المرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني في إصابتهم عن عمد وإصرار بفيروس الإيدز. كما تحدث أيضاً عن مسألة حماية حقوق الإنسان.

حقيقة، إن وصف حالة مئات الأطفال الليبيين، الذين توفي عدد منهم وما زال الباقون يعانون آلام المرض الشديد، بالمأساة لا تعكس ولا تصف الوضع الذي يعيشه الأطفال ولا المعاناة والأسى اللذين يغمران أسرهم وأقاربهم وهم يرون الموت يخطف فلذات أكبادهم كل يوم. حقيقة، إنها ليست مأساة، لكنها كارثة بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، كارثة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الإنساني. ونرى أن الحديث عن الحماية الفعالة لحقوق الإنسان يجب أن يشمل أولاً وأخيراً الأطفال الليبيين وأسرهم وأقاربهم، وليس المرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني.

لم تؤثر هذه الكارثة على سكان مدينة بنغازي فحسب، بل هزت الشعب الليبي بأكمله من الأعماق. هذا الشعب الطيب الكريم المضيف صُدم بأجمعه من هذه الجريمة النكراء.

لقد أُتيح للرئيس البلغاري وكذلك للمسؤولين الأجانب، خاصة الأوروبيين منهم، أثناء زيارتهم إلى ليبيا، الوقوف على مدى فداحة هذه الكارثة. وكذلك أُحيطوا علماً بمجريات المحاكمة العادلة والشفافة التي تم توفيرها للمتهمين.

لقد ذكرت أنه تم توفير محاكمة عادلة وشفافة حضرها ممثلون عن الجانب البلغاري وعدد من رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين في ليبيا. وقد استمرت هذه

والنساء والأطفال؛ وهم من يمارسون عمليات الإعدام التعسفي والخارجة عن القانون والاعتصاب المنهجي؛ وهم ضالعون في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ وينشرون بتعمد وبشكل إجرامي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولحسن الطالع، وبمساعدة المجتمع الدولي، فإن تلك الدمى الكونغولية ورجال العصابات الأوغنديين أولئك لن يبقوا معنا طويلا.

لقد تجاسر السيد كوتيسا وأشار إلى صعوبة نزع سلاح ما تُسمى القوى السليبية. وأذكر هنا بأن أوغندا، في أوج عدوانها، عندما احتلت أكثر من نصف أراضيها، كانت عاجزة عن اعتقال حتى متمرّد أوغندي واحد. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجيش الأوغندي المفترض فيه أن يكون قويا مهيّأ بهزيمة مخزية في ثلاث مناسبات، أبرزها في مدينة الشهداء كيسنغاني.

من الواضح أن الجميع قد عانوا في منطقة البحيرات الكبرى من تلك الحرب العقيمة والشعواء لزمّن طويل جدا. ويأمل شعبنا بأكمله في السلام الذي يتمكن فيه من تجديد علاقات الصداقة والثقة والتعايش السلمي التي كانت قائمة في الماضي. وأؤكد للجمعية أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمة التزاما قويا بعملية السلام لأنها في مصلحتنا وفي مصلحة منطقة البحيرات الكبرى برمتها.

ختاما، يعتقد بلدي أنه لكي نقتنع أوغندا حقا بأن تسلك طريق السلام يجب على المجتمع الدولي، الذي تمثله جميع الدول الأعضاء الحاضرة هنا، أن يفرض حظرا شاملا على بيع الأسلحة لذلك البلد وأن يعلق المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف له حتى يقطع الرابطة بين تلك المساعدة وبين الصراع، الذي يجري فيه القتال لإدامة الاستغلال غير القانوني لموارد بلدنا الطبيعية وثرواتها الأخرى. ولكن يجب أن نتوخى الحذر حتى لا نعاقب الشعب الأوغندي.

ولقد أثبت بيان السيد كوتيسا أيضا افتقار بلده للصراحة وعدم مشاركته في التسوية السلمية للأزمة في منطقة البحيرات الكبرى. ويبدو أن أوغندا تبحث عن عذر جديد لتبرير تدخلها السليبي والمؤذي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتأتي تعليقات السيد كوتيسا في وقت اقتربنا فيه من نهاية سعيدة لما يمكن أن تُسمى الحرب العالمية الأفريقية الأولى، وذلك بفضل الجهود المنسقة لبلدان وسط أفريقيا وأغلب بلدان منطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الثنائيين المهتمين، وبذلك تكون ملاحظاته هذه مشروومة تماما.

وأحدث السيد كوتيسا الحكيم ثورة في القانون الدولي من خلال إدخاله لمفهوم ما تُسمى الحصانة المؤقتة. ومع ذلك، نحن نرى أن جميع المواطنين الأوغنديين المطلخة أياديهم بدماء كونغولية والذين تنتهج جماعاتهم المسلحة سياسة الإرهاب ضد سكاننا المدنيين سيتعين عليهم في نهاية المطاف تحمل المسؤولية عن أفعالهم سواء أمام المحكمة الجنائية الدولية أو أمام محاكم مخصصة.

علاوة على ذلك، فإن الدمى الكونغولية التابعة لأوغندا - أي نفس الأشخاص الذين يود السيد كوتيسا أن يراهم يندمجون في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية - من أمثال العقيد كاكوليلي بومبالي، يخبثون براحة في كيبالا. إنهم ضباط متمرّدون تم ترشيحهم لإدماجهم في قيادة القوات المسلحة؛ ومن بينهم قادة جماعات مسلحة في ايتوري وأمراء حرب. لقد ذهبوا جميعا إلى أوغندا طالبين الدعم من السلطات الرسمية، لتنظيم أنفسهم استعدادا للهجوم على جمهورية الكونغو الديمقراطية وإفساد العملية الانتقالية فيها.

كل تلك الدمى الكونغولية وأسيادها الأوغنديين هم أيضا مسؤولون عن المذابح البشعة والواسعة النطاق للرجال

ودعا بشكل قاطع إلى احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية وحدودها المعترف بها دولياً، وأبرز عدم جواز استعمال القوة للاستيلاء على الأراضي، وطالب بحزم بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لجميع قوات الاحتلال من جميع المناطق المحتلة في أذربيجان، وبتهيئة الأوضاع لعودة المشردين بسلام إلى أماكن إقامتهم الدائمة.

وقد أمكن الاضطلاع ببعثة تفصي الحقائق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي أوفدت إلى الأراضي المحتلة من أذربيجان، والتي أساء الممثل الأرميني تفسير تقريرها أيضاً، بفضل نهج الجمعية العامة العادل والمنصف استجابة للقلق الخطير الذي أعربت عنه أذربيجان. وأكدت بعثة تفصي الحقائق استيطان الأرمن في أراضي أذربيجان المحتلة، التي طرد منها سكان الإقليم بالكامل. وطلب الرئيس المشارك لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في استنتاجهما وتوصياتهما، على النحو الوارد في المرفق الأول بالوثيقة A/59/747، عدم التشجيع على مزيد من الاستيطان في أراضي أذربيجان المحتلة، وحثاً على تجنب إحداث تغييرات في الهيكل الديمغرافي للمنطقة، من شأنها أن تجعل من الصعب بذل أي جهود أخرى للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض للصراع في منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لجمهورية أذربيجان وما حولها.

وقد اقترحت أذربيجان بدافع من حسن النية أن يستعمل ما يسمى بممر لاشين طريقاً للسلام من قبل الجانبين في كلا الاتجاهين. وفي رفض طريق السلام برهان آخر على الموقف الأرميني المدمر. بيد أن أذربيجان ما زالت تأمل ألا تقف الجانب الأرميني هذه الفرصة لدفع عملية المفاوضات، بمساعدة من الرئيسين المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون، وفقاً للتفاهم الرئيسي الذي تم التوصل إليه في إطار عملية براغ.

وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يعتمد تدابير وقائية، بما في ذلك تجميد أصول كبار المسؤولين في نظام الحكم الأوغندي الفاسد وحظر سفرهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يطالب أوغندا باحترام مختلف الالتزامات التي قطعتها على نفسها بحرية تامة، سواء كانت في إطار آليات الأمم المتحدة القائمة أو في إطار المجموعة الرباعية بقيادة الولايات المتحدة.

**السيد مامادوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية):**

أتكلم لكي أرد على تحريف الممثل الأرميني في رده على البيان الذي أدلى به وزير خارجية أذربيجان في ١٨ أيلول/سبتمبر.

على العكس مما جاء في عرض ممثل أرمينيا، أو بالأحرى عرضه المشوه، لم يشر وزير خارجية أذربيجان إلى الأراضي المحيطة بإقليم ناغورني كاراباخ التابع لأذربيجان، بل أشار إلى أراضي أذربيجان المحتلة. ولم تلجأ أذربيجان مطلقاً إلى العدوان العسكري. أما أرمينيا، فبعد أن فشلت في تحقيق هدفها السياسي المتمثل في الحصول على انفصال ناغورني كاراباخ عن أذربيجان، فقد بدأت في طرد الأذربيجانيين من أرمينيا، ولجأت فيما بعد إلى العدوان المسلح لكي تستولي بالقوة على أراضي منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لأذربيجان وتطبق التطهير العرقي في الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وتمثل اجتماع تلك الأعمال الوحشية في مذبحه خوجالي، التي قتل فيها بوحشية نحو ٧٠٠ من المدنيين الأبرياء.

وكما فعل مجلس الأمن، فقد أثبتت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا رسمياً، في قرار اتخذته في كانون الثاني/يناير الماضي، ونصه مرفق بالوثيقة A/59/689، واقع الاحتلال الأرميني لأراضي أذربيجان. وأكد القرار المذكور من جديد بلا مواربة أن ناغورني كاراباخ جزء لا يتجزأ من أذربيجان،



بعضها، وأن شعوب العالم، أي شعوبنا، بحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة وتجديد حيويتها وتريد هذا الإصلاح والتجديد.

ومن المفهوم أنه لم يتوافر توافق في الآراء بشأن كيفية المضي في كل بند من بنود جدول أعمالنا. ولكن أعرب أيضا على نطاق واسع عن رأي مفاده أن الجمعية العامة الآن يلزمها أن تتحرك بسرعة فيما يتعلق بالمتابعة والتنفيذ، حتى لا تفقد الطاقة السياسية المتولدة من خلال مفاوضات الوثيقة الختامية واجتماع القمة والمناقشة العامة.

وعلى مدى الأيام القليلة القادمة، سأفكر مليا في النقاط التي أبدت خلال المناقشة. وسأفصح الوقت للاجتماع مع الدول الأعضاء في الأسبوع القادم، سواء فرادى أو في مجموعات، لأستمع إلى المزيد من آرائها عن الأولويات وطرق العمل. وأود أن أشجع أي دولة عضو لديها أفكار أخرى عن المتابعة والتنفيذ على الاتصال بي أو بمكثتي في أقرب وقت ممكن من الأسبوع المقبل.

ومع مراعاة الآراء التي جرى الإعراب عنها، أعتزم الكتابة إلى جميع الدول الأعضاء قبل نهاية الأسبوع القادم. مينا الخطوط العامة للطريق المقترح للاستمرار في العمل. وبعد ذلك بقليل، أعتزم الدعوة لعقد جلسة مفتوحة يشترك فيها جميع الدول الأعضاء في التثبيت النهائي لبرنامج العمل المقترح.

وفور الانتهاء من عملية التشاور المذكورة، سوف يتعين أن يبدأ العمل بشأن المتابعة دون إبطاء. فالعالم، كما قلت حين افتتحت المناقشة يوم ١٧ أيلول/سبتمبر، سيظل يراقبنا عن كثب. والمدى الذي يمكننا - نحن جميعا أعضاء الجمعية - أن نذهب إليه في تعبئة إحساس بالاستعجال ووحدة القصد في الأيام والأسابيع المقبلة، هو الذي سيقدر ما إذا كانت القمة العالمية ستثبت في سجلات

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اختتمت الآن المناقشة العامة للجمعية العامة. باسم الجمعية أود أن أشكر جميع المتكلمين على إسهاماتهم.

وكان موضوع المناقشة هو متابعة وتنفيذ نتائج اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وعلى مدى الأيام السبعة الماضية استمعنا إلى كثير من المداخلات الرصينة والبناءة في هذا الموضوع. وكما حدث في اجتماع القمة العالمي، شدد المتكلمون الواحد بعد الآخر على ضرورة إحراز تقدم أسرع وأكبر صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد يتذكر الأعضاء أن المتكلمين أكدوا المرة تلو الأخرى أن المعركة مع الفقر هي معركة لا بد أن نشارك جميعا، ونفوز، فيها معا. وتتمثل الرسالة القوية هنا في ضرورة الحفاظ على الزخم السياسي من أجل التنمية، من أجل الحياة والكرامة للجميع، وتعزيزه.

واعترافا منا بذلك، ينبغي أن نستكشف الطرق التي يمكننا بها التعجيل بإحراز تقدم بشأن التنمية على نحو مكمل لأعمال الأجزاء الأخرى من الأمم المتحدة والهيئات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

وقد أعرب في هذه المناقشة عن شواغل أخرى يجري تشاطرها على نطاق واسع. فأكد الكثيرون ضرورة إحراز تقدم في إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان وفي دفع عملية إصلاح الإدارة قدما للأمم. وسلطت الأضواء أيضا على الإرهاب والمسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وأعرب الكثيرون عن خيبة أملهم لعدم إدراج نص عن نزع السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة.

بيد أننا ينبغي أن ننوه ونرحب بالاعتراف الواسع النطاق بأن التنمية والأمن واحترام حقوق الإنسان مرتبطة

التاريخ على أنها فرصة ضائعة بالنسبة للأمم المتحدة، أم على أنها، كما آمل، بداية أكبر برنامج إصلاحي في تاريخ المنظمة.

وستستدعي الحاجة أن نعمل بكفاءة، وكياسة، وانضباط، واستعداد لقبول الحلول التوفيقية خدمة للصالح العام. وأريد أن أطمئن الأعضاء على أنني أعزم أن أدير هذا العمل بشفافية ونزاهة واحترام لدور الجمعية العامة المركزي والحيوي في هذه المفاوضات. وهنا، وهنا فقط، ستجرى المفاوضات وتتخذ القرارات. وأتطلع إلى العمل مع الأعضاء كافة، انطلاقاً من تلك الروح، بينما تتحمل معاً أعباء مسؤولياتنا التاريخية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٨ من جدول الأعمال؟ لا أرى أي اعتراض.

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٠.